جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضـــرات في منـهجيـــة العلـوم القانونيـة

ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق

من إعداد الدكتور: بوسعدية رؤوف

السنة الجامعية 2016/2015

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

مقدمـة عامـة

يواجه العديد من الطلبة الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي وخاصة ميدان الحقوق صعوبات جمة في استيعاب الكثير من المفاهيم والمصطلحات القانونية وإعداد البحوث العلمية بمختلف مستوياتها، وحل المسائل القانونية والتعليق على النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية التي تحتاج إلى منهجية علمية مبنية على أسس صحيحة وسليمة.

ومن هذا المنطلق تم إدخال مادة المنهجية ضمن برنامج التعليم العالي، وتخصيص مقرر خاص لتقنيات البحث العلمي الشيء الذي يتيح لطلبة الحقوق تلقى الأصول المعتمدة في كتابة البحوث العلمية وحل المسائل العملية والتعليق على القرارات والأحكام القضائية، وصياغة المذكرات الاستخلاصية.

ونشير في الشأن أن مادة منهجية البحث العلمي تم تعميمها تقريبا على مختلف مستويات الدراسة في مجال العلوم القانونية، بعدما كان يقتصر تدريسها على مستوى السنة الأولى فقط، وهذا يعد عاملا إيجابيا لتطوير مهارات الطالب من الناحية المنهجية، وفي هذا الخصوص ووفقا للبرنامج القاعدي المشترك للتكوين في مرحلة الليسانس تم خلال السنة الجامعية الحالية (2016/2015) تم لأول مرة إدخال مادة تقنيات البحث العلمي في البرنامج الدراسي للسنة الثانية من التكوين بعدما كان مطلبا من العديد من الأساتذة نظرا لأهمية هذه المادة، وحاجة الطالب في هذه المرحلة إلى تطوير مهاراته من الناحية المنهجية، وتم في هذا الشأن الجمع بين الجانب النظري الذي يتلقاه الطالب في المحاضرة والجانب التطبيقي الذي يساهم فيه الطلبة على مستوى الأعمال الموجهة.

وحاولنا من خلال هذه المحاضرات مساعدة الطالب وتطير أدائه من الناحية المنهجية، وتطوير وصقل شخصيته العلمية والقانونية بعدما لوحظ نقص واضح وافتقار الطلبة للمنهجية التي تساعدهم على تنظيم ترتيب أفكارهم والبحث في المراجع المختلفة والتعامل العلمي مع النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

القسم الأول: تقنيات البحث العلمي (1)

تمهيد

لقد أصبح البحث العلمي سمة واضحة للتقدم والتطور والازدهار على مستوى أية مؤسسة أو دولة من دول العالم المختلفة، وتم إقرار تدريس منهجية البحث العلمي في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث لمساعدة الطلبة والباحثين في مجالات العلوم بصفة عامة، والمجال القانوني بصفة خاصة على تحضير بحوثهم، وتعليمهم الأطر الموضوعية والشكلية لولوج ميدان البحث العلمي، وتزويدهم بأهم الأسس المنهجية في الكتابة والبحث ومن ثم تطوير القابلية الفكرية للطلبة وصقل شخصيتهم العلمية والقانونية، وتوسيع إطلاعهم على مصادر البحث المختلفة، وأيضا تنمية روح الاستنتاج العلمي لديهم.

ويضمن كل ذلك تكوينا نوعيا للطالب في مراحل التدرج المختلفة، وتزويد المؤسسات الأكاديمية والخدماتية والمراكز البحثية بطاقات علمية قانونية.

ويضم هذا القسم المحاور الآتية:

- المحور الأول: مفهوم البحث العلمي وخصائصه وأنواعه.
- المحور الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي.
- المحور الثالث: إنجاز البحث العلمي(قواعد تحرير البحث العلمي)

المحور الأول: مفهوم البحث العلمي وخصائصه وأنواعه

يمثل البحث العلمي مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية ووصفها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية، ويتم الوصول إلى هذا هذا الهدف عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ومنظمة ودقيقة واستخدام أدوات ووسائل بحثية.

فالبحث العلمي بهذا المعنى هو أداة لتحليل المعلومات والمعارف بغرض الحصول على حقائق معينة، ويفيد البحث العلمي الباحث في الحصول على حقائق جديدة وتنمية معلوماته العلمية والفنية، كما أنه وسيلة لتكوين وتطوير ملكة التحليل والاستنتاج والابتكار لدى الباحث، وهي ملكية

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

عقلية تحتاج إلى القراءة والتأمل والتفكير المستمر، وذلك بهدف تكوين نظريات وأساليب تفكير وتحليل ، ثم بعد ذلك، تطبق في العلوم البحثية.

ويحتاج طالب الحقوق إلى أساس من المعلومات القانونية ويدرس موضوعات متنوعة في نطاق تخصصه العلمي، فعملية جمع هذا الأساس من المعلومات وتنظيمها وإدراجها وربط الموضوعات المختلفة ربطا منهجيا (كربط النتيجة بالسبب)، وتشخيص الظواهر المتباينة وإجراء المقارنة بين نظم قانونية مختلفة هي إحدى أهم المهارات التي يجب اكتسابها وتوسيعها خلال السنوات الأولى من دراسة القانون. وأثناء تطبيقها فيما بعد كآليات وطرق وأساليب لجمع المعلومات القانونية واستثمارها في الزمان والمكان المناسبين. وهي ما يسمى بالمنهجية القانونية أو منهجية البحث العلمي.

أولا: مفهوم البحث العلمي

قبل التطرق إلى مفهوم البحث العلمي يجب الإشارة أولا إلى تعريف المنهجية باعتبارها أسلوب عمل وتفكير لتبرير نتيجة معينة، تهدف إلى تحديد إطار المعرفة القانونية لدى الطالب أو الباحث وتنظيمها ليصل بعد تحليلها إلى استثمارها وإخراجها في سياق منطقي سليم ومقنع.

فالمنهجية بمفهومها الفلسفي هي التفكير السائد المتّبع في الأبحاث العلمية وبمفهومها العلمي هي أحسن الطرق أو الأساليب التي يتبعها العقل البشري لمعالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما بغية التوصل إلى الكشف عن الحقيقة[1].

كما تعني أيضا وباختصار الطريقة التي يتبعها العقل لمعالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما لأجل التوصل إلى نتائج معينة. كما تعني أيضا تعلم الانسان كيفية استخدام ملكاته الفكرية وقدراته العقلية أحسن استخدام للوصول إلى نتيجة معينة بأقل جهد وأقصر طريقة ممكنة، ويستخدم الباحث تفكيره كأسلوب لمعالجة القضايا وهو أداة المنهجية في ذلك.

أما من الناحية اللغوية فكلمة منهج (Méthode) تعني كل طريقة أو أسلوب أو نظام بينما المنهجية (Méthodologie) تعني علم المناهج وهو العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحث لدراسة المشكلة والوصول للحقيقة[1].

[1] صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2010، ص 21.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أما المفهوم المتعارف عليه حاليا فالمنهجية هي طريقة للاجابة على إشكالية أو سؤال قانوني ما أو لتحليل فكرة ما، فهي طريقة في الكتابة تقوم على عرض الأفكار بأسلوب متسلسل ومرتب ومعنون (مبوب) وتجنب العرض العشوائي وغير المنظم للمعلومات أو سردها بأسلوب غير مترابط، فالمنجية إذن هي مجرد وسيلة وليست غاية بحد ذاتها.

1- تعريف البحث العلمي:

تناول كثير من الكتاب ظاهرة البحث العلمي بالتحليل والشرح وذلك من خلال منطلقات فكرية تعبّر عن خلفيات وخبرات متباينة وحتى تاريخية، وذلك على اعتبار أن لكل باحث أو مجموعة باحثين قناعات معينة حول هذه الظاهرة.

وكما هو معروف، فإنّ هذا المفهوم يتكوّن من كلمتين، الأولى هي "البحث" التي قد تعني عند البعض التحري أو التقصي، وعند البعض الآخر السؤال أو الاستفسار عن الشيئ أو موضوع ما له أهمية معينة. أما في الاصطلاح فأصبحت كلمة البحث أو مفردة البحث تطلق اليوم على البحث العلمي في أي ميدان من ميادين العلوم كما تطلق أيضا على النتاج البحثي (رسالة أو أطروحة أو مذكرة).

أما الكلمة الثانية "العلمي" نسبة إلى العلم الذي يعني بساطة المعرفة الموثقة الشاملة حول موضوع معين من خلال تحديد واضح لمختلف أبعادها وأركانها.

على هذا الأساس توجد عدّة تعريفات للبحث العلمي:

التعريف الأول: البحث العلمي تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى الباحث عن موضوع معين وترتيبها بصورة جديدة تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاء ووضوحا[2].

---

[1] يقول ديكارت عن المنهج أنه حسن قيادة العقل والبحث عن الحقيقة، ويقول أيضا لا يكفي أن يكون الفكر جيدا إنما المهم أن يطبق تطبيقا حسنا. وقد استخدمت كلمة علم المناهج لأول مرة على يد الفيلسوف كانت (Kant) عندما قسّم المنطق إلى قسمين: مذهب المبادئ الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة، وعلم المناهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم. بينما مصطلح المنهجية كان قد استعملها الفلاسفة اليونانيون، ولم يتحدد معناها الاصطلاحي إلا في بداية القرن السابع عشر (عصر النهضة الأوروبية) والتي أصبحت تعني الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الحقيقة. راجع: عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 3.

[2] نقلا عن رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 38.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

التعريف الثاني: البحث العلمي هو وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة[1].

التعريف الثالث: البحث العلمي هو الطريق أو الأسلوب الذي يتبعه أو يسلكه الباحث لدراسة مشكلة معينة في أي فرع من فروع المعرفة، وفي أيّ ميدان من ميادين العلوم النظرية والعملية[2].

التعريف الرابع: البحث العلمي هو عبارة عن نشاط علمي وتفكير منظم يقوم على أسس علمية ويسعى إلى كشف حقائق المشكلة المطروحة باستخدام مناهج علمية وتفسيرها تفسيرا علميا[3].

التعريف الخامس: البحث العلمي هو حصيلة مجهود علمي منظّم يهدف للبحث عن الحقيقة الغامضة باستخدام مناهج علمية، وذلك لحل المشكلة والوصول إلى الحقيقة العلمية لها[4].

وعلى الرغم من تعدد هذه التعاريف فإنها تشترك جميعها في النقاط الآتية:

– البحث العلمي محاولة منظّمة أي أنها تتبع أسلوبا أو منهجا معينا ولا تعتمد على الطرق غير العلمية.

– البحث العلمي يهدف إلى زيادة الحقائق وتوسيع دائرة المعارف.

– البحث العلمي يختبر المعارف والعلاقات التي يتوصل إليها ولا يتم الاعلان عنها إلا بعد فحصها وتثبيتها والتأكد منها.

2– أهمية البحث العلمي:

للبحث العلمي عموما والقانوني خصوصا أهمية واضحة تتجلى في وجوه عدّة أهّمها:

* توسيع اطلاع الباحث على المراجع والمصادر القانونية المختلفة.
* صقل الشهية العلمية القانونية لدى الباحث.
* تنمية روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث.

---

[1] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، الكويت، 1977، ص 22.

[2] محمد الشريف، مناهج البحث العلمي ، دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 15.

[3] عبد الرحمان زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007، ص 66.

[4] المرجع نفسه، ص

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

* الكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع القانوني ومن ثمة تطوير الواقع الاجتماعي.

* تطوير إقبال الباحث على الدراسة والبحث والتأليف.

كما تتمثل أهمية البحث العلمي لطالب الحقوق فيما يلي:

– إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يدرسها أو يتلقاها في المحاضرات، وكيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح.

– تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي.

– تدريبه على الأسلوب القانوني في الكتابة القائم على الدقة والاختصار والوضوح وعدم التكرار، وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردي المألوف في كتابة البحوث.

– التعود على استخدام الوثائق والكتب ومصادر المعلومات، والربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة.

ثانيا: خصائص البحث العلمي

يتّصف البحث العلمي بمجموعة مترابطة من الخصائص التي لابد من توافرها حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه ، وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن استخلاص جملة من الخصائص والمميزات أهمها في أنه:

* عملية منظّمة ومضبوطة، يبنى على المنهجية العلمية أي تبني الأسلوب العلمي في البحث من خلال احترام جميع القواعد العلمية المطلوبة لدراسة موضوع معين، الأمر الذي يجعل البحث العلمي موثوقا به في خطواته ونتائجه[1].

* عملية منطقية بحيث يأخذ الباحث على عاتقه التقدم في حل المشكلة بحقائق و خطوات متتابعة متناغمة عبر منهج استقرائي أو تاريخي أو استنباطي.

* عملية موجهة لتحديث أو تعديل أو إثراء المعرفة الانسانية فهو بحث حركي وتجديدي فالبحث العلمي هو الكفيل بتحقيق خاصية التراكمية التي يمتاز بها العلم، فحتى وإن لم يأت

[1] على سبيل المثال تبدأ خطوات البحث العلمي بتحديد واضح لمشكلة البحث تليها الفرضيات، ثم تحديد أسلوب جمع المعلومات ومراجعتها وتحليل المعلومات التي تم تجميعها دون تأثّر بالمشاعر والآراء الشخصية التي يمكن أن تؤثّر على النتائج.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بإضافة جديدة للمعرفة يكفي أن يجمع المعارف السابقة ويفسرها بشكل تصبح فيه أكثر نقاءا ووضوحا[1].

* عملية دقيقة وقابلة للاختبار، فالمشكلة أو الظاهرة مجال البحث قابلة للاختبار والفحص فهنالك بعض الظواهر يصعب إخضاعها للبحث نظرا لصعوبة ذلك أو سرية المعلومات المتعلقة بها، كما تعني أيضا هذه الخاصية ضرورة جمع ذلك الكم والنوعية من المعلومات الدقيقة الموثوق بها، التعود على استخدام الوثائق والكتب ومصادر المعلومات والربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة.

* عملية موثوقة قابلة للتكرار من أجل الوصول إلى نتائج مشابهة باتباع المنهجية العلمية نفسها وخطوات البحث مرة أخرى تحت الشروط والظروف الموضوعية والشكلية المشابهة.

* عملية تمتاز بالعمومية والتنبؤ، فالبحث العلمي لا يخص الباحث فقط، والإشكاليات التي يعالجها قد لا تقتصر على مجال محدد وآني فقط، بل قد تمتد إلى التنبؤ بالعديد من الظواهر والحالات قبل وقوعها كاستخدام الاحصاء (الخوصصة والمشروع الاقتصادي)[2].

إضافة إلى هذه الخصائص نجد أن البحث العلمي أيضا يمتاز بسمات أخرى منها[3]:

- الأصالة: هي أولا مسألة نسبية تختلف حسب نوع البحث (ماستر، ماجستير، دكتوراه)، ويجب أن تتوفر الأصالة في الموضوع والعبارات ثم أصالة المراجع والمصادر.
- الموضوعية: أي أن يكون البحث القانوني بعيدا عن التطرف والانحياز، وأن يقبل الباحث ما تم التوصل إليه منطقيا من نتائج وإن كانت مخالفة لآرائه وتوجهاته.
- المنهجية: أي أن يكون إعداد البحث القانوني وفقا للمنهجية العلمية في إعداد البحوث وهو ما يتطلب من الباحث الإلمام بأصول البحث القانوني.

---

[1] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص40.

[2] جيدير ماثيو، منهجية البحث، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، ترجمة ملكة أبيض، وزارة الثقافة، دمشق، 2004، ص 18.

[3] بالنسبة للباحث الجيد يمتاز بمجموعة من الصفات حددت كما يلي: – الصدق في نقل المعلومة – الأمانة العلمية – الرغبة – الدقة – الموضوعية والحياد – التواضع العلمي – الصبر والمثابرة – الدقة والمهارة – ثقافة الباحث – الثقة بالنفس – احترام الأستاذ المشرف وتوجيهاته – البحث عن المصادر والمراجع الحديثة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

- الدقة: يجب أن يكون البحث القانوني دقيقا في كل جوانبه سواء من ناحية فهم الأفكار وطرحها ومناقشتها ومعالجتها.

ثالثا: أنواع البحث العلمي

هناك عدة معايير لتصنيف البحوث فقد تصنف حسب طبيعتها ودوافع البحث إلى بحوث أساسية (نظرية) وبحوث تطبيقية، وقد تصنف على حسب طبيعة الموضوع إلى بحوث إجتماعية قانونية، تاريخية.... وهناك التصنيف على أساس النشاط إلى بحوث تنقيبية استكشافية أو بحوث تفسيرية نقدية أو كاملة أو استطلاعية علمية أو بحوث وصفية وتشخيصية أو بحوث تجريبية[1].

1- التصنيف على أساس الطبيعة ودوافع البحث (الغرض):

يصنف البحث العلمي على أساس الطبيعة إلى بحوث أساسية وبحوث تطبيقية.

أ- **بحوث أساسية(نظرية):** يهدف هذا النوع من البحوث إلى الكشف عن الحقائق والمبادئ والنظريات والقوانين العلمية الجديدة التي يمكن أن تسهم في نمو المعرفة البشرية في مجال معين.

ب- **بحوث تطبيقية:** والتي تعرف على أنها الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف تطبيق نتائجها لمعالجة مشكلات قائمة، واختيار النظريات والفروض لبيان مدى فاعليتها في التطبيق، وبالتالي تظهر العلاقة واضحة بين هذا النوع والنوع الأول.

2-التصنيف على أساس النشاط

يصنف البحث العلمي على أساس النشاط إلى مجموعة من التقسيمات نوضحها فيما يلي:

أ- **البحث التنقيبي الاستكشافي:** يتركز المجهود فيه على اكتشاف حقيقة جزئية معينة ومحددة بواسطة إجراء عمليات الاختبارات والتجارب العلمية، ومن أمثلة ذلك البحث الذي يقوم به الطالب في اكتشاف مجموعة المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع ما أو فكرة معينة (البحث عن السيرة الذاتية لشخص معين).

---

[1] إضافة إلى هذه التصنيفات هناك من يصنف البحوث من حيث **مناهجها** إلى بحوث وثائقية وبحوث ميدانية وأخرى تجريبية، ومن حيث **تنفيذها إلى** بحوث أكاديمية وبحوث غير أكاديمية. راجع في هذا الخصوص:
عامر قنديلي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008، ص 57-61.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ب- البحث التفسيري النقدي: وهو الذي يعتمد على الاسناد والتبرير والتدليل المنطقي والعقلي من أجل الوصول إلى حل للمشكلة، وهو يرتبط بتفسير الأفكار لا الحقائق والظواهر، وهو يناقش الأفكار وينتقدها، والتوصل إلى نتيجة تكون في الغالب الرأي الأرجح بين آراء متضاربة أو الفكرة الصحيحة من بين الأفكار الموجودة مثل تلك القواعد المتعلقة بالشخصية الاعتبارية (الشخص المعنوي).

ج- البحث الكامل: هذا البحث يجمع بين النوعين السابقين بحيث يكتشف الباحث حقيقة معينة ثم يجمع كل الحقائق المتوفرة حول الموضوع ذاته ويدرسها دراسة تفسيرية نقدية وفي الأخير يضع الحل الذي يراه مناسبا والذي يكون قابلا لإثبات صحته.

د- البحث العلمي الاستطلاعي: ويسمى أيضا الدراسة العلمية الكشفية الصياغية، وهو البحث الذي يستهدف التعرف على المشكلة فقط ، وتقوم الحاجة إلى هذا النوع من البحوث عندما تكون المشكلة محل البحث جديدة أو عندما تكون المعلومات أو المعارف المتحصل عليها حول المشكلة ضئيلة[1]، وعادة ما يكون هذا النوع من البحوث تمهيدا لبحوث أخرى تسعى لإيجاد حل لتلك المشكلة الجديدة[2].

هـ- البحث الوصفي التشخيصي: هو الذي يهدف إلى تحديد سمات وصفات وخصائص ظاهرة معينة تحديدا كميا ونوعيا بحيث يسهل التعرف عليها فيما بعد ومقارنتها بباقي الظواهر أو الأشياء الأخرى[3].

و-البحث التجريبي: وهو البحث الذي يقوم على أساس الملاحظة والتجارب لاثبات صحة الفرضيات وذلك باستخدام قوانين علمية عامة، ويستعمل هذا النوع في مجال العلوم الطبيعية والتقنية.

3- التصنيف على أساس الاستعمال

يصنف البحث العلمي على أساس الاستعمال إلى عدة مستويات[1]:

---

[1] جيدير ماثيو، المرجع السابق، ص 27.

[2] يستند هذا البحث عادة إلى أداة قياس الرأي العام "بالاعتماد على وسيلة سبر الآراء" (Sandage) مثل ظاهرة النتخابات، حساب متوسط دخل الفرد، النمو الديموغرافي.

[3] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 44.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أ- **المقالة (البحث القصير):** يقوم بها الطالب خلال مرحلة الليسانس بناء على طلب أساتذته في المواد المختلفة، وتهدف إلى تدريب الطالب على تنظيم أفكاره وعرضها بصورة سليمة وعلى استخدام المكتبة ومصادرها، وقد لا يتعدى حجم البحث عشر صفحات.

ب- **مذكرة التخرج (مشروع البحث):** وهذا البحث يطلب عادة كأحد متطلبات التخرج بدرجة الليسانس، وهو من البحوث القصيرة إلا أنه أكثر تعمقا من البحث القصير، ويتطلب من الطالب مستوى فكري أعلى ومقدرة أكبر على التحليل والمقارنة والنقد.

والغرض منه تدريب الطالب على اختيار موضوع البحث وتحديد الاشكالية واختيار الأدوات المناسبة للبحث بالاضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم، وليس المقصود منه التوصل إلى ابتكارات جديدة أو إضافات مستحدثة، بل تنمية قدرات الطالب في السيطرة على المعلومات ومصادر المعرفة والابتعاد عن السطحية في التفكير والتحليل.

ج- **الرسالة أو المذكرة:** وهي بحث يرقى في مفهومه عن المقالة أو مشروع البحث ويعتبر أحد المتطلبات لنيل شهادة الماجستير، والهدف الأول منه أن يحصل الطالب على تجارب في البحث تحت إشراف أحد الأساتذة ليمكّنه ذلك من التحضير للدكتوراه.

وهو فرصة ليثبت الطالب سعة اطلاعه وعمق تفكيره وقوته في النقد وتعالج الرسالة اشكالية يختارها الباحث ويحددها ويضع افتراضاتها، ويسعى للتوصل لنتائج جديدة لم تعرف من قبل، ولهذا فالرسالة تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبيا.

د- **الأطروحة:** هي بحث علمي أعلى درجة من الرسالة تهدف للحصول على درجة الدكتوراه، فهذا البحث أصيل، وتختلف الأطروحة عن الرسالة في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة والعلم يجب أن يكون أوضح وأقوى وأعمق وأدق، وأن يكون على مستوى أعلى، وقد يمتد الزمن بالباحث

---

[1] يميز في هذا الإطار بين البحوث الحرة والبحوث الموجهة؛ فالأولى هي التي يعدها الباحث دون تحديد أكاديمي وإشراف علمي معتمدا في ذلك على نفسه وخبراته منذ اختيار الاشكالية ومعالجتها وإعداد الخطو وصولا إلى إنجاز البحث، كالبحوث التي تقدم في الأعمال الموجهة أو البحوث التي لا تستهدف الحصول على درجة علمية أكاديمية، أما البحوث الموجهة فهي التي يتم إعدادها ضمن المجال الأكاديمي والتي تخضع للإشراف العلمي مع التقيد بأهم القواعد والضوابط المنهجية للبحوث كبحوث الماجستير والدكتوراه. راجع في هذا الخصوص:

عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني أصول إعداد البحوث والرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 17.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

لسنوات عديدة، وتعتمد على مراجع أوسع وتحتاج إلى براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية، ويجب أن تعطي فكرة على أن مقدّمها يستطيع الاستقلال بالبحث بعدها دون أن يحتاج إلى من يشرف عليه أو يوجّهه.

المحور الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي

تخضع عملية إنجاز وإعداد البحث العلمي في مجال العلوم القانونية مثل بقية الفروع الأخرى إلى طرق ومراحل دقيقة ومنطقية يجب احترامها واتباعها بدقة حتى يتمكن الباحث من إعداد بحثه وإنجازه بصورة سليمة وناجحة وفعالة.

وتمرّ عملية إعداد البحث العلمي بعدّة مراحل متسلسلة ومتتابعة، متكاملة ومتناسقة حيث كل مرحلة تعتمد على المرحلة السابقة لها وتمهد للمرحلة الموالية بحيث تخدم الإشكالية المطروحة.

أولا: مرحلة اختيار الموضوع

إن اختيار الموضوع هو الخطوة الأولى في طريق طريق إعداد البحث وإخراجه، وإن حسن اختيار الموضوع أو المشكلة هو محور العمل العلمي الناجح، لذلك يواجه الباحث صعوبات في اختيار موضوع مناسب من الناحية الذاتية والموضوعية.

إن اختيار موضوع البحث يبدأ أساسا من الاحساس بالمشكلة، يعتبر الاحساس بالمشكلة نقطة البداية في أي مجهود للبحث العلمي، وهي أصعب مرحلة باعتبارها التصور القبلي للموضوع وكيفية حلّه والاجابة عنه أو هي الظاهرة التي تحتاج إلى تفسير معين.

وعليه فإن اختيار الموضوع هو المحدد الرئيسي لمدى امكانية السير في البحث وإنجازه، ويجب في الموضوع المختار أن يطرح إشكالات حقيقية[1]، ولهذا فإنّ هذه المرحلة هي نفسها مرحلة تحديد الاشكالية، وعليه سنتناول أهم العوامل التي تؤثر في اختيار الموضوع ثم صياغة الاشكالية.

1- عوامل اختيار الموضوع (العنوان):

تتوقف كيفية اختيار الموضوع على مستوى أو نوع البحث المطلوب، فقد يختار من خلال المحاضرات الملقاة في الجامعة، أو من خلال أبحاث سابقة أو من خلال الاطلاع على مصادر

[1] الباحث في مجال العلوم القانونية يهتم بالظواهر القانونية مثل الدولة، المحكمة، الجريمة، الشخصية المعنوية، الجريمة، الأمم المتحدة، مجلس الأمن... وكل هذه الظواهر تطرح عدّة تساؤلات يحاول الباحث إثارتها ثم الاجابة عنها.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

المعلومات المختلفة سواء في المكتبة أو الانترنت، أو ما يتم اقتراحه من الأستاذ المشرف، أو ما يلفت الانتباه في المؤتمرات أو وسائل الإعلام.

وفي جميع الحالات هناك عوامل ذاتية تتعلق بشخص الباحث وعوامل موضوعية تتعلق بطبيعة البحث.

أ- العوامل الذاتية (العوامل المرتبطة بشخص الباحث):

هناك عدة عوامل تتعلق بشخص الباحث تجعله يميل لاختيار موضوع معين، وهذه العوامل هي المحدد الأول لاختيار الموضوع، وتتمثل في العناصر التالية:

- **الرغبة الذاتية أو النفسية:** تعد أول عامل أساسي في اختيار الموضوع، فهي تحقق عملية الارتباط النفسي بين الباحث وموضوعه وينتج عن ذلك المثابرة والصبر والتحمس المعقول لإنجاز البحث.

وتلعب الرغبة دورا مهما أيضا في تحديد مشكلة البحث أو موضوع معين ضمن موضوعات القانون بمختلف تقسيماته (العام والخاص)، وقد يكون منبع تلك الرغبة والميل ناتجا عن الاطلاع العام أو الخاص لدى الباحث لدراسات سابقة أو معاصرة أثارت عددا من التساؤلات التي يحاول الإجابة عنها من خلال ذلك البحث.

- **الدافع الشخصي (التجارب الذاتية):** قد يكون الدافع هو حل مشكلة معينة أو أزمة معينة مرّ بها الباحث كالمرأة القانونية التي عانت من مشاكل النفقة أو الميراث ففي هذه الحالة قد تميل إلى البحث في مسائل الأحوال الشخصية، أو الباحث الذي عانى هو شخصيا أو أحد مقربيه من ظاهرة التسريح الجماعي من العمل فيميل إلى البحث في مسائل علاقات العمل، ويقال أن منبع المشكلة يأتي من الشعور بعائق أو شيئ ما يحير الباحث ويقلقه نتيجة لاتصاله العلمي والاجتماعي.

- **القدرات العقلية للباحث:** تتفاوت القدرات العقلية للباحثين من حيث درجة التحليل والتفسير، فعلى الباحث أن يختار الموضوع الذي يناسب قدراته العقلية[1].

[1] تطرح مسألة القدرة العقلية إذا اختار الباحث مثلا موضوعا قانونيا يرتبط بعلوم أخرى كعلم الاجتماع أو علم النفس أو الشريعة الاسلامية، أو اختار الباحث دراسة مقارنة، فتتحدد قدرة الباحث على دراسة ما يفيد بحثه في هذه العلوم.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- **نوعية التخصص العلمي:** يختار الباحث موضوع بحثه في نطاق تخصصه العلمي بوجه عام أو في أحد فروع تخصصه، فهو عامل أساسي في اختيار الموضوع.

- **طبيعة موقف الباحث:** يختار الباحث موضوع بحثه بما يتناسب مع مركزه العلمي والاجتماعي والسياسي، وهذه الاعتبارات تسهّل على الباحث عملية البحث في نطاق الوظيفة الممارسة[1].

- **عامل التخصص المهني:** هو عامل ومؤشر أساسي في اختيار الموضوع فقد تكون الوسائل المادية التي توفرها له وظيفته تحت خدمته مما يسهّل عليه عملية البحث ويدعم الجانب العملي لموضوع البحث

- **الحالة المالية والاجتماعية للباحث:** هناك بعض البحوث يستدعي القيام بها مصاريف كثيرة قد تفوق قدرات الباحث المالية كالمواضيع التي تتطلب التنقل للخارج واقتناء المراجع وتصويرها أو شراءها، وأيضا الحالة الاجتماعية للباحث.

ب-العوامل الموضوعية (المرتبطة بطبيعة البحث):

إضافة إلى العوامل الذاتية السابق ذكرها توجد عوامل أخرى تتعلق بموضوع وطبيعة البحث يجب على الباحث مراعاتها عند اختيار موضوع البحث، وتتمثل في العناصر التالية:

- **القيمة العلمية للموضوع:** يجب أن يكون الموضوع ذو قيمة علمية نظرية وعملية حية ومفيدة، فمعيار جدّة البحث تعد عاملا أساسيا لتحديد القيمة العلمية للبحث لكن قد يكون الموضوع مطروحا من قبل لكنه يحتاج إلى إثراء وتنقيح وإعادة تجميع للمعلومات، كما أنّ الموضوع من الأفضل أن يحوي جانبا علميا تطبيقيا، كما أنه من الضروري أن يواكب موضوع البحث تطورات الحياة فهي متجددة بصورة متواصلة، وأيضا من الضروري أن يتصدى الباحث لظاهرة أو مسألة كبرى أو غير متساوية لها علاقة بالواقع العلمي المحلي، لكن ذلك لا ينفي التطرق إلى موضوع ذو اهتمام عالمي (حقوق الانسان، الحفاظ على البيئة، الديمقراطية، مكافحة المخدرات).

- **أهداف سياسة البحث المعتمدة:** وذلك نظرا لارتباط البحث العلمي بالحياة العامة الوطنية والدولية، وارتباطه أيضا بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة.

---

[1] جيدير ماثيو، ترجمة ملكة أبيض، المرجع السابق، ص 35.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

– **المدة المحددة لإنجاز البحوث العلمية:** يجب أن تتلاءم طبيعة الموضوع مع المدة المحددة لإنجازه، فالموضوعات الطويلة والمتشبعة قد تجعل الباحث يستغرق وقتا أطول من الوقت المتاح له.

– **توافر الوثائق والمراجع:** تعتبر مراجع البحث ومصادره عاملا هاما في اختيار موضوع البحث، حيث يشترط لإعدادها أن يعتمد الباحث على العديد من المراجع والمصادر التي تؤثر في القيمة العلمية للبحث، وتؤكد عنصر الثقة في نتائج البحث.

والوثائق العلمية هي جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي على جميع المواد والمعلومات والمعارف المكونة للموضوع.

– **الدرجة العلمية المحصّل عليها من خلال البحث:** قد ينجز البحث من أجل الحصول على درجة علمية (ليسانس، ماستر، ماجستير، دكتوراه) وهنا تتحكم هذه المسألة في طبيعة موضوع البحث، حيث تجبر الباحث على اختيار موضوع دون آخر، ويظهر الاختلاف من حيث الجدة ودرجة التعقيد والتشعب، وأيضا من حيث عدد الصفحات[1].

---

[1] هناك ثلاث طرق لاختيار الطالب لموضوع بحثه، **الطريقة الأولى** هي الاختيار الذاتي أو الشخصي، وبموجب هذه الطريقة يختار الباحث أو الطالب موضوع بحثه بنفسه وميزتها أنها توفر للطالب حرية اختيار الموضوع الذي يريده ومن ثمة ارتباط الطالب عقليا ونفسيا بموضوع البحث أما سلبياتها فهي أن الطالب أو الباحث المبتدئ (بحث التخرج) يتصف بضعف خبراته البحثية و العلمية، ومن ثمة قد يكون اختياره غير سليم كأن يكون الموضوع واسعا جدا أو غير متناول سابقا أو أنه مستغرق التناول لا مجال للإضافة العلمية فيه. أما **الطريقة الثانية** فيكون اختيار الموضوع بواسطة الأستاذ المشرف الذي يراه أجدر بالتناول إما لجديته أو عمقه أو لكونه موضوعا جديدا لم يكتب فيه من قبل أو هناك ضرورات نظرية أو عملية تتطلب مثل هذا الموضوع، وأيضا فإن الأستاذ المشرف أكثر خبرة ودراية من الطالب ومن ثمة فهو يمدّ الطالب بجانب من جوانب خبرته العلمية والفنية، إضافة إلى ذلك فالأستاذ أدرى بالمجالات التي تتطلب الدراسة خاصة على المستوى الوطني، بينما قد يشوب هذه الطريقة عيب يتمثل في كون الطالب قد لا يستسيغ بعض الموضوعات القانونية لسبب أو لآخر وخاصة الجانب المعرفي والميل النفسي. أما **الطريقة الثالثة** فتعتمد على الاختيار المختلط والذي يتخذ أحد الأسلوبين:

– اختيار الموضوع من قبل الطالب وإقراره من طرف الأستاذ المشرف.

– اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف ثم عرضه على الطالب الذي يستحسنه.

وفي هذه الطريقة نجمع بين محاسن الطريقة الأولى والثانية، فهي تحقق حرّية للطالب وخبرة الأستاذ المشرف.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

2- صياغة مشكلة البحث:

إن معايير اختيار الإشكالية هي نفسها معايير اختيار الموضوع التي سبق ذكرها، وذلك أنّ البحث العلمي ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما.

وهناك قواعد أساسية في تحديد المشكلة تتمثل في:

- **وضوح موضوع البحث:** بمعنى أن يكون موضوع البحث محددا وغير غامض أو عام حتى لا يصعب على الباحث التعرف على جوانبه المختلفة فيما بعد.

وفي هذا الاطار يمكن الإشارة إلى أهمية اختيار عنوان البحث باعتباره أنه أول ما يصادف القارئ ويعطي انطباعا وافيا عن مضمون البحث.

وعليه فأهم السمات التي يجب أن يتّسم بها عنوان البحث هي:

- ✓ أن يكون دقيقا معبرا عن مشكلة البحث[1].
- ✓ أن يكون جديدا مبتكرا.
- ✓ أن يكون شاملا متناسبا مع مشكلة البحث.
- ✓ أن يكون مختصرا خاليا من الاطالة والزيادة.
- ✓ أن يكون جذابا.

- **تحديد المشكلة:** وهي أن تصاغ مشكلة البحث صياغة واضحة بحيث تعبّر عمّا يدور في ذهن الباحث وتبين الأثر الذي يرغب في إيجاد حل له، وتصاغ بشكل سؤال يتطلب إجابة محددة

[1] تكون العناوين غير دقيقة إذا اتخذت أحد الصور التالية:

- العناوين العامة: جريمة القتل، الانتخابات، السرقة، تقسيمات القوانين.
- العناوين غير محددة النطاق: أي لابد أن يكون نطاق مشكلة البحث محددا يعكس خصوصية البحث ودقته، لذلك فإنّ العديد من العناوين تفتقر إلى مثل هذه الدقة مثل الحماية القانونية للبيئة، مسؤولية الطبيب.
- العناوين التي تخرج البحث عن الإطار القانوني: كالبحث في علوم أخرى مثل الآثار الاجتماعية للطلاق.
- العناوين الضيقة جدا مثل علاقة السببية في الركن المادي لجريمة السرقة الموصوفة.
- العناوين التي تكون على شكل أسئلة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كما تمكّن الباحث من أن يحدّد الاشكالية دون وضعها على شكل سؤال[1].

– **وضوح المصطلحات:** يجب على الباحث الدقة في تحديد المصطلحات المستخدمة وإلا وقع في متاعب وصعوبات نتيجة إهمال ذلك.

ثانيا: مرحلة البحث عن الوثائق

بعد اختيار الموضوع وتحديد اشكالية البحث وصياغتها ومعرفة التساؤلات التي يجب الإجابة عليها، تبدأ مرحلة ثانية هي مرحلة جمع الوثائق والمعلومات حيث تعد من المراحل الأساسية عند إعداد البحوث العلمية، إذ يتم التوجه مباشرة إلى البحث عن المصادر والمراجع عن المعلومات التي نحتاجها.

ولأهمية المراجع والمصادر القانونية في إتمام البحث القانوني سنتناول مفهوم المصادر والمراجع وأهم صورها ثم كيفية التعامل العلمي معها للاستفادة من معلوماتها.

1- مفهوم الوثائق العلمية وأنواعها

أ- مفهوم الوثائق العلمية

الوثائق العلمية هي كل المراجع التي تحتوي على المعلومات والمعارف ذات الصلة بموضوع البحث، وهناك التباس في أذهان الطلاب بالنسبة للتمييز بين المراجع والمصادر وكثيرا ما يستعملون الكلمتين سويا دون تفرقة، لكن الفقهاء يميلون إلى وجوب التمييز بين مصطلحي المصدر والمرجع.

1- المصادر (les sources)

يطلق عليها اصطلاحا تسمية المصادر الأولية (الأصلية، المباشرة) وهي كل كتاب يعالج موضوعا معينا معالجة شاملة وعميقة ويشتمل عادة على حقائق أساسية صحيحة، وهو مرتب

[1] عادة عند تحديد الاشكالية تطرح مجموعة من التساؤلات –هل المشكلة قابلة للبحث؟ – هل المشكلة متناولة سابقا؟ –ما الجديد الذي ستأتي به الإشكالية؟ – هل تتوفر المصادر الخاصة بالبحث؟ – هل الوقت كاف لمعالجة وبحث هذه الإشكالية؟ – هل البحث مفيد من الناحية العلمية والعملية؟.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بشكل يسهّل على الباحثين الاستفادة من معلوماته، وهو أقدم ما يحتوي من مادة حول موضوع ما[1]، مثال ذلك: المواثيق الوطنية والدولية، الأوامر والقوانين والنصوص التنظيمية، المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، الاحكام والقرارات القضائية، الاحصائيات الرسمية...الخ

2- المراجع: (les références)

يطلق عليها اصطلاحا تسمية المصادر الثانوية (غير المباشرة) وهي التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر الأساسية فتتعرض لها بالنقد والتحليل والتعليق والشرح والتلخيص أي أنها الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث أو بعض جوانبه من مصادر أخرى[2]. مثال ذلك: الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات (القانون الدولي، القانون الإداري القانون الدستوري، المدني، التجاري...)، الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة، الرسائل العلمية الأكاديمية، الموسوعات والقواميس

وتعتبر قائمة المصادر والمراجع العنصر الأساسي الذي تستند اليه عملية التوثيق في البحث العلمي بشكل عام والبحث القانوني بشكل خاص، لهذا فإن البحث لابد أن يتضمن قائمة بالمصادر والمراجع لتمكين القارئ من تقييم مدى جدية البحث والدراسة، وتعتبر نوعية المراجع المستخدمة من العوامل الرئيسية التي يتم على أساسها تقييم البحث، فمن جهة فالأمانة العلمية تقتضي أن يثبت الطالب المراجع التي استعان بها فعلا في بحثه، ومن جهة أخرى تمكّن القارئ من معرفة مجالات التوسع في الموضوع إذا أراد ذلك.

وكقاعدة عامة فإنّ قائمة المراجع تحتوي أسماء كل المصادر والمراجع التي أشار اليها الباحث في هوامش البحث وكافة الدراسات التي استفاد منها الباحث ولكنه لم يشر اليها في الهامش.

ب- أنواع المصادر والمراجع:

إن المصادر و المراجع من حيث طبيعتها تقسّم إلى نظرية وعملية، ومن حيث جدواها تقسّم إلى مراجع عامة وأخرى متخصصة.

---

[1] ترجع أصالة إلى أنها أقدم ما كتب عن الموضوع المراد دراسته، وهي ذات قيمة رفيعة، ويعتبر أكثر المصادر أصالة ما كتبة المؤلف بيده أو ما قام بإملائه. راجع:

عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم القانونية، دار النمير للنشر، دمشق، طبعة 2004، ص 47.

[2] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 70.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

1- تقسيم المصادر والمراجع من حيث طبيعتها:

* **المصادر والمراجع النظرية** ومن أمثلتها :

- الكتب: وتعد المصدر أو المرجع الأم بالنسبة للمراجع والمصادر الأخرى ففيها تركز المعلومات وتتبلور الأفكار والآراء، ويتحدد نطاق الموضوع.

- المجلات القانونية المتخصصة: وهي المجلات التي تصدرها كليات الحقوق ومراكز البحث القانوني والجمعيات القانونية ونقابة المحامين وغيرها، وتحتوي هذه المجلات على:

- بحوث ودراسات ومقالات علمية.
- تعليقات على أحكام القضاء

- أحكام المحاكم غير المنشورة: قد لا تنشر أحكام المحاكم لسبب أو لآخر رغم أن بعضها قد يكون على جانب كبير من الأهمية.

***المصادر والمراجع العملية:** قد تكون الدراسات العملية ذات قيمة وأهمية واضحة في تحديد أوجه الخلل في البنى الاجتماعية للدولة (المجال الاقتصادي، الاجتماعي..) وتتمثل هذه المصادر أساسا في:

- الاستبيان: وهو استمارة تتضمن بعض الأسئلة موجهة غلى عينة من المجتمع حول ظاهرة أو موقف معين، فمعرفة الوقائع والمتغيرات الاجتماعية تسهل عملية تشريع قانون جديد أو تعديل قانون لم يعد يساير التطورات المستجدة، ويجري تحليل هذه الاستمارة واستخلاص الاستنتاجات والاقتراحات في ضوء الحقائق المقدمة.

- المقابلات: هي محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث للتعرف عليه، فمقابلة رجال التشريع والقضاء والفقه تسهم في معرفة المشكلات العملية التي تثيرها النصوص القانونية المنظمة لموضوع أو مسألة من المسائل.

2- تقسيم المصادر والمراجع من حيث جدواها (أهميتها):

تقسم المصادر والمراجع من حيث أهميتها إلى مراجع عامة وأخرى متخصصة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

* **المصادر والمراجع العامة:** وهي تلك الدراسات والبحوث التي تشكل المبادئ والقواعد لأي عمل قانوني معين، مثال: القانون الدولي العام، الدستوري، الاداري...الخ

* **المصادر والمراجع المتخصصة:** وهي على نوعان: المصدر أو المرجع الذي ينتمي إلى ذات الموضوع بصورة غير مباشرة كأن يكون المصدر أو المرجع حول القرارات الإدارية بوجه عام، أو ينتمي المرجع إلى ذات الموضوع بصورة مباشرة كأن يكون حول وقف تنفيذ القرار الاداري وهو نفس عنوان الرسالة أو البحث[1].

2- التعامل العلمي مع المراجع والمصادر

إن الهدف الرئيسي للمصدر أو المرجع هو تقديم المعلومة التي تخدم الباحث، ولا يتحقق هذا الهدف إلا إذا تم قراءة هذه المصادر أو المراجع قراءة صحيحة، واستخراج المعلومات المطلوبة بشكل منظّم.

أ- القراءة ومراحلها:

تعد القراءة من أدقّ المسائل التي تواجه الباحث لأنها تمكّنه من استيعاب موضوعه وانتقاء المعلومات التي يتبناها في البحث، فهي ليست عملية تلقائية بل هي عمل منظم يفرض طرقا وأساليبا معينة يجب التقيد بها.

1- أهداف القراءة: تهدف القراءة إلى تحقيق مجموعة من الميزات تساعد الباحث على استخراج الأفكار التي يراها ضرورية لإعداد بحثه، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

---

[1] نظرا لكثرة المصادر والمراجع لابد من منهجية عمل لحصر هذه المصادر والمراجع، وينصح بمراعاة التسلسل التالي:

- البدء بالمراجع العامة ثم الخاصة، فعن طريق الدراسة العامة نشكل فكرة واضحة وشاملة عن الموضوع، ثم تأتي الدراسات المتخصصة لتتعمق في الموضوع بالمدى والعمق.
- البدء بالمراجع الحديثة والطبعة الأحدث دون تجاهل القديمة عند الضرورة.
- تصنيف المراجع حسب أهميتها وحسب أهمية المؤلف.
- تحديد الضروري عند تعدد الكتب أو الدراسات وضيق الوقت يمكن الذهاب مباشرة إلى المراجع الخاصة ثم تحديد ما هو ضروري للتعمق فيه.
- جمع المراجع والمصادر بكميات متوسطة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

- التعمق في فهم الموضوع والسيطرة على كل جوانبه
- اكتساب نظام تحليل للمعلومات
- اكتساب الأسلوب العلمي المنهجي
- القدرة على إعداد خطة الموضوع
- الثروة اللغوية الفنية المتخصصة.

2- مراحل القراءة: لم يتفق كتاب مناهج البحث العلمي على مراحل أو مستويات معينة للقراءة، وهي عموما تقع على ثلاثة مراحل:

- **مرحلة القراءة السريعة الكاشفة(الاستطلاعية أو الاجمالية):**

وهي القراءة الخاطفة التي تتحقق عن طريق الاطلاع على عناوين مصادر المعلومات (القراءة المعنونة) كعناوين الكتب والدوريات والأبحاث والتقارير والأحكام القضائية والتشريعات، وأيضا الإطلاع على فهارس المراجع والمصادر، كما تشمل أيضا الإطلاع على عناوين الفصول والمقدمات، وتهدف هذه القراءة بشكل عام إلى تدعيم قائمة المراجع والمصادر بوثائق جديدة ومعرفة سعة وآفاق الموضوع، كما تهدف أيضا إلى استبعاد بعض المراجع لعدم علاقتها بموضوع البحث.

- **مرحلة القراءة العادية**

ويقصد بها المطالعة الشاملة والعامة للمادة العلمية الموجودة في المصادروالمراجع التي تم الاستقرار عليها في القراءة السريعة، بحيث يتكون لدى الباحث انطباع محدد بشأن هذه المادة سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف من منظور أهميتها وفائدتها للبحث. وتستهدف هذه القراءة الفهم الجيد لموضوع البحث وتسجيل كل المعلومات والأفكار المتعلقة به في بطاقات والقيام بعمليات الاقتباس اللازمة، وقد يستبعد الباحث في هذه المرحلة أيضا بعض المصادر والمراجع التي اختارها.

- **مرحلة القراءة العميقة والمركزة أو المستوعبة (الفعلية)**

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

تقوم هذه المرحلة على القراءة المتأنية والدقيقة لتلك الموضوعات التي يرى الباحث أنها مفيدة في بحثه، لذلك تتطلب تركيزا وتمعنا ودقة وصرامة أكثر من غيرها من القراءات، فهي الأساس الذي يرتكز عليه البحث.

تهدف هذه المرحلة إلى تمكين الباحث من فهم المادة العلمية وتفتيتها، وبالتالي إمكانية الكشف عن أبعاد الموضوع وتوضيح جزئياته وأفكاره وبلورة رؤية علمية سليمة بشأنه[1].

ب- استخراج المعلومات من المصادر والمراجع:

تختلف طريقة استخراج المعلومات التي يحتاجها الباحث في بحثه بحسب طبيعة ونوع وحجم البحث الذي يريد القيام به، ونطاقه ومشكلته، لهذا وجب على الباحث أن يضع في حسبانه مجموعة من الاعتبارات[2]:

- نوع البحث: بحث أكاديمي معمق أو أقل عمقا
- مشكلة البحث: كلما كانت المشكلة دقيقة كلما كان على الباحث أن يقرأ أكثر
- نطاق البحث: كلما كان نطاق البحث ضيقا كلما اقتصرت القراءة على ما يدخل في هذا النطاق (كالمقارنة مثلا)[3].

ثالثا: مرحلة تقسيم الموضوع

---

[1] هناك ضوابط أساسية في القراءة يجب على الباحث مراعاتها تتمثل أساسا في:

- أن تكون القراءة شاملة لكافة المصادر والمراجع.
- أن يكون الباحث حاذقا وذكيا في تنوع الكتب
- اختيار الأوقات المناسبة للقراءة والتفكير.
- ألا يقرا وهو مجهد جسديا.
- إختيار مكان هادئ.
- أن لا يستطرد في قراءة أجزاء لا تتصل بموضوع بحثه.

[2] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 144.

[3] للإستفادة أحسن من المراجع والمصادر يتطلب:

- الإطلاع أولا على المصادر الأساسية.
- قراءة المراجع الحديثة.
- ضرورة التوازن بين المراجع العربية والأجنبية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بعد إتمام مرحلة القراءة والتفكير ينصب جهد الباحث حول تقسيم موضوع البحث، وتعتبر هذه المرحلة جوهرية وحيوية للباحث في إعداد بحثه، وتتضمن تقسميات الموضوع (الأساسية والكلية والفرعية والجزئية) على أسس ومعايير علمية ومنهجية واضحة ودقيقة.

وتقسيم الموضوع يعني تحديد الفكرة الأساسية للموضوع وتقسيمها إلى أفكار فرعية وجزئية خاصة.

إن خطة البحث تشبه المخطط الهندسي، فالباحث الذي يشرع في الكتابة دون وجود مخطط واضح لديه يشبه صاحب البيت الذي يبدأ في بناء منزل دون وضع مخطط هندسي فتراه يفتح بابا في مكان ما ثم يغلقه ليفتح بابا في جدار آخر[1].

وعليه سنحاول تبيان أهمية خطة البحث(القانوني)، وتحديد الضوابط الأساسية لإعداد خطة البحث.

1- أهمية خطة البحث القانوني

تعرف خطة البحث بإيجاز أنها رسم للخطوط التي سيسير عليها الموضوع وللصورة التي سيكون عليها، وعلى هذا الأساس فإن خطة البحث تعد من المسائل المعقدة التي يواجهها الباحث. وخطة البحث هي التي ستحدد أهم الخطوات التي سيلجأ إليها الباحث، وأهم المصادر والمراجع التي يحتاجها، والوقت والجهد الذي سيبذله لإتمام بحثه، لذا وجب على الباحث الإلمام بالموضوع من جميع جوانبه والدراية بأهم مصادره ومراجعه، وكيفية الحصول عليها والتحديد الدقيق لعناوينه، والطرح الموضوعي لإشكاليته.

كما تظهر في الخطة شخصية الباحث، وذلك في رسم الخطة الملائمة لموضوع بحثه وهو أدرى بها. فالبحوث تختلف في مخططاتها حسب موضوعاتها.

وتظهر أهمية الخطة في النقاط التالية:

* تمكين الباحث من السيطرة على الموضوع المدروس.
* ترتيب الأفكار والبيانات المتحصل عليها بصفة تسلسلية ومترابطة.
* إبراز معالم الموضوع ومن ثم الوصول الى الاجابة على الاشكالية.

[1] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 88.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

* تقديم المعلومات والاستدلالات والشروحات التي تعكس أسلوب تفكير الباحث.

* إبراز إمكانيات الباحث ومؤهلاته العلمية.

* إبراز الإمكانيات المتوفرة لإعداد البحث النظرية والعملية.

2- ضوابط إعداد خطة البحث

يجب احترام بعض القواعد والشروط أثناء تقسيم البحث:

- التأني في وضع خطة البحث، فيجب وضع الخطة بعد قراءة مستفيضة لموضوعه.
- يجب أن ينطلق الباحث في تقسيمه للموضوع من مشكلة البحث أو الفكرة العامة له فتكون كل عناصر الخطة عبارة عن اشكاليات فرعية تشكل في مجموعها المشكلة الأساسية للبحث.
- أن تكون الخطة شاملة لكافة عناصر الموضوع (شمولية الخطة) فالخطة الناجحة هي التي تغطي جميع القضايا والمسائل التي تتعلق بالبحث[1].
- مراعاة عنصر التجديد والابتكار في الخطة بحيث يتجنب الباحث تكرار الخطة لأن ذلك يجعل البحث برمته مكررا ومقلدا الشيئ الذي يمس بالأمانة العلمية للباحث والشخصية العلمية له[2].(تحاشي تكرار العناوين الموجودة في الكتب العامة وإيجاد عناوين جديدة).
- التسلسل المنطقي لمفردات الخطة، أي تكون مفردات الخطة مرتبة بشكل متسلسل من الأدنى إلى الأعلى، ومن الأصغر إلى الأكبر (مثلا التعريف قبل التطرق للأركان).
- الملاءمة بين عنوان البحث وخطته بحيث لا يدرج في الخطة أي عنصر خارج صلب الموضوع (القانون الجزائري مثلا نطاق الدراسة)
- وضوح الخطة وبساطتها، فيجب أن يبتعد الباحث عن التقسيمات المعقدة وتداخل الأفكار وتضاربها، فبساطة الخطة تسهل على القارئ استيعاب مضمونها.
- مرونة الخطة، فينبغي دائما أن تكون الخطة مرنة قابلة للتعديل، لهذا من النادر أن يعتمد الباحث على خطة جامدة غير متغيرة طيلة مدة إعداد البحث[3].
- مراعاة عدم التداخل بين مفردات الخطة لتفادي تكرارها وتضاربها وتناقضها.

---

[1] جيدير ماثيو، ترجمة ملكة أبيض، المرجع السابق، ص 45.

[2] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 151.

[3] يجب أن يعلم الباحث أن الخطة التي وضعها هي خطة أولية مبدئية قابلة للتغيير.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- التوازن في إعداد الخطة توازنا شكليا وموضوعيا[1].
- يجب أن تكون العناوين المكونة لخطة البحث واضحة وكاملة في بنائها بحيث لا تستند في بنائها للعنوان الذي تنضوي تحته، (فمثلا إذا كان عنوان المطلب تعريف القانون الاداري وخصائصه، فلا يكون عنوان الفرع الأول: التعريف والفرع الثاني : الخصائص).
- تجنب العناوين العائمة أو السائبة أو الشاردة، وهي العناوين التي لا ترتبط بخطة البحث فلا هي ضمن مطلب أو فرع أو ترقيم، وهذا يشير إلى خلل واضح في إعداد الخطة لأنها تعكس عدم دراية الباحث وقدرته على ربط الأفكار.

رابعا: مرحلة تدوين المعلومات (التخزين)

بعد أن يقوم الباحث بإعداد مخطط لبحثه (خطة أولية للبحث) ينتقل إلى مرحلة تدوين المعلومات من المصادر والمراجع، وهنا قد يواجه الطالب وخاصة عند إعداده أولى بحوثه مشاكل عديدة مثل سوء التنظيم وعدم القدرة على ترتيب الملاحظات المدونة وعدم القدرة على ربط المعلومات بعضها ببعض، وفقدان المصدر الذي أخذت منه المعلومة، لهذا يجب الاعتماد على أسلوب منظم يسهل عملية تدوين وجمع هذه المعلومات، وعليه ستناول طرق تدوين المعلومات (حفظ المعلومات) في نقطة أولى، ثم قواعد تدوين المعلومات في نقطة ثانية.

1- طرق تدوين المعلومات

[1] بالنسبة للتوازن الشكلي هو أن يكون التقسيم متساويا أو على الأقل متقاربا (توازن نسبي وليس مطلق) كأن يتساوى عدد الفروع في كل مطلب مع الآخر، وعدد مطالب كل مبحث مع الآخر، وعدد مباحث كل فصل مع الآخر....

فمن جهة يجب مراعاة التوازن الموضوعي للخطة وهو عدد الصفحات في البحث؛ أي عدد الصفحات المخصصة لكل جزء من أجزاء خطة البحث لاسيما الأجزاء الرئيسية. (توازن نسبي فقط)، لكن الشيء غير مقبول أن يعمد الباحث إلى التركيز على أعداد الصفحات على حساب الجانب الموضوعي، فيعمد إلى الحشو أو الاختصار لتقريب عدد الصفحات. ويمتد التوازن الموضوعي إلى الأجزاء التفصيلية الأخرى كالمباحث والمطالب والفروع.

ومن جهة أخرى هناك التوازن الكيفي ويقصد به التوازن والتعادل في توزيع الأفكار الأساسية في خطة البحث (التوازن العلمي) أي توزيع عادل في بسط وطرح وتحليل الأفكار الرئيسية والضرورية في خطة البحث.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

هناك عدة طرق ووسائل لحفظ وتدوين المعلومات أحدثها الكمبيوتر، لكن أكثرالأساليب استعمالا يسمى أسلوب البطاقات والملفات التي يمكن اعتمادها في الكمبيوتر.

أ- طريقة البطاقات:

هي بطاقات مصنوعة من الورق المقوى متوسطة الحجم (10 x14سم) يقوم الباحث بترتيبها حسب أجزاء الموضوع، وتدون المعلومات فيها على وجه واحد فقط، وتترك فراغات لاحتمال إضافة معلومات أخرى فيما بعد، ويقوم بتصنيفها (المتجانسة) ثم وضعها في ظرف واحد خاص[1].

ويجب أن تكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات، مثل اسم المؤلف، العنوان، بلد ودارالإصدار رقم الطبعة، رقم الصفحة...

وانتقدت هذه الطريقة في تدوين المعلومات من حيث احتمال ضياع البطاقات وفقدانها كليا أو جزئيا وصعوبة حملها إلى الأماكن التي يرتادها الباحث كالمكتبات ثم التكلفة المالية للباحث.

ب- طريقة الملفات:

يقوم الباحث (الطالب) بتخصيص ملف لكل جزء من أجزاء البحث ويكتب عنوانه على غلاف المجلة، ثم يقدم الباحث بتحديث المعلومات المتعلقة بهذا الجزء في الملف الخاص به على أن يرتب هذه الملفات وفقا للتصميم الذي وصفه، ويمكنه الاستعانة بنظام التصوير (photocopie) بعد تحديد الصفحات التي يعتقد الباحث أنها تتعلق ببحثه، ويكتب في أعلاها المعلومات اللازمة حول المرجع الذي صور منه، ويمتاز هذا الأسلوب بسهولة الاستعمال فهو أسلوب عملي يسهل معه حذف المعلومات التي لا تفيد الباحث أو إضافة معلومات جديدة، كما يمكن اصطحابه للمكتبات بسهولة[2].

---

[1] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 95.

[2] صالح طلس، المرجع السابق، ص 165.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

ج- طريقة التدوين عن طريق الكمبيوتر:

وهذه أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات حيث يقوم الباحث بإعداد ملف خاص في الكمبيوتر ويقوم بتنظيم ما في داخله وفقا لتقسيم بحثه.

2- قواعد تدوين المعلومات

سواء استعمل الباحث طريقة البطاقات أو الملفات فإنه يجب أن يتقيد ببعض القواعد المنهجية أثناء تدوينه للمعلومات أهمها:

- تشتمل كل بطاقة أو ملف على الموضوع الفرعي والمعلومات المتعلقة بذلك الموضوع ثم بيانات المصدر (المكان).
- المعلومات المتعلقة بالموضوع يجب أن تذكر بوضوح، وأن تكون كاملة، ويستحسن أن تتضمن كل بطاقة أو ملف موضوعا واحدا فقط.
- إبقاء عملية جمع المعلومات مفتوحة، أي أنه كلما عثر الباحث على معلومات جديدة تفيده في بحثه جمعها مع المعلومات الأخرى.
- حين تتعدد المصادر والمراجع التي تتضمن نفس المعلومة يخصص لكل منها بطاقة أو ملف واحد مع تكرار العنوان.
- مراعاة قواعد الاقتباس التي سيتم شرحها لاحقا.
- على الباحث تجنب كتابة التعليقات الشخصية على تلك القصاصات لتجنب احتمال اختلاطها مع الأفكار المقتبسة، فمن المستحسن تدوينها في أسفل البطاقة.
- إذا كان النص المراد اقتباسه طويلا ورغب الباحث في ترك بعض منه فمن الأفضل الاشارة إلى ذلك.
- يفضل استخدام عدة ألوان من البطاقات بحيث يخصص لكل فصل أو باب لون معين لتسهيل عملية فرز المعلومات.
- حفظ تلك المعلومات في أماكن أمينة بعيدة عن احتمالات التلف أو الضياع، لأنها تمثل حصيلة جهد بدني وفكري من الصعب تكراره.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- حتمية الدقة والتعمق في فهم محتويات النصوص والحرص واليقضة في تسجيل الأفكار والمعلومات.
- انتقاء ما هو جوهري وهام ومرتبط بموضوع البحث، وترك ما كان يمثل حشوا.

المحور الثاني: إنجاز البحث العلمي(قواعد التحرير)

بعد الانتهاء من المراحل السابقة تأتي المرحلة الهامة والأساسية وهي مرحلة إعداد البحث القانوني وكتابته، إذ ينتقل الباحث من مرحلة الجمع والتدوين والترتيب إلى مرحلة الكتابة، وهي من أشق المراحل لأنها تعني نقل الباحث للقارئ الصورة الكاملة عن موضوعه في جميع مراحل البحث منذ أن كان مشكلة يراد حلها وصولا إلى النتائج التي تم التوصل اليها، كما تعني أيضا عرض جهود الباحث برصد المعلومات وتحليلها ومناقشتها وإعلان النتائج المتوصل إليها وفق منهج علمي سليم، مع ظهور الشخصية العلمية للباحث فيما يتوصل إليه من نتائج وآراء.

وتتجسد عملية كتابة البحث العلمي في صياغة وتحرير نتائج الدراسة وفقا لقواعد وأساليب منهجية علمية دقيقة ومنطقية وإخراجه بصورة واضحة وجيدة للقارئ بهدف إقناعه بمضمون البحث العلمي المعد سلفا.

فعملية البحث العلمي تتضمن أهدافا معينة ومحددة وتتكون من مجموعة من المقدمات والدعائم التي يجب على الباحث احترامها والالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة.

أولا: أهداف ومقومات كتابة البحث العلمي

سنشير إلى أهم الأهداف المرجوة من كتابة البحث العلمي القانون، وأهم المقومات والدعائم التي تقوم عليها كتابة البحث العلمي.

1- أهداف كتابة البحث العلمي

أ- إعداد نتائج البحث بحيث يعد هذا هدفا أساسيا وجوهريا لعملية الكتابة ويكون هذا الإعداد أو الإعلام بطريقة علمية منهجية ودقيقة عن كيفيات ومجهودات إعداد البحث وإنجازه وإعلان النتائج العلمية التي توصل اليها الباحث.

ب- عرض أفكار الباحث وآرائه مدعّمة بالأسانيد والحجج المنطقية وذلك بصورة منهجية لإبراز شخصية الباحث وإبداعه العلمي الجديد في الموضوع لحل الدراسة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

2- مقومات كتابة البحث العلمي

بعد أن يستوعب الباحث موضوع بحثه بشكل عميق من خلال الاطلاع على المصادر والمراجع المختلفة وإتمام خطة بحثه، تتضح المعالم الرئيسية لموضوعه سواء على المستوى العام (الخطوط العامة) أو على المستوى التفصيلي (فصول ،مباحث، مطالب...).

وفي هذا الصدد سنقف عند أهم مقومات كتابة البحث القانوني والتي تتمثل فيما يلي:

أ- تحديد منهج البحث

يعد هذا العامل جوهريا في كتابة البحث ويؤدي تطبيقه بدقة إلى إضفاء الوضوح والموضوعية على عملية الصياغة والتحرير، ويوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم لها، للوصول إلى النتائج العلمية المرجوة الوصول إليها (المنهج الاستدلالي، المنهج الوصفي، المنهج المقارن، المنهج التاريخي....).

ب- خصوصية أسلوب البحث القانوني

الأسلوب هو الواسطة التي توصل المعلومات التي يريد الباحث إيصالها إلى الغير وهو ما يميز كل باحث عن الآخر، فالتعبير عن الأفكار التي جمعها الباحث يكون بأسلوب خاص به (الأسلوب الشخصي) بعيدا عن النقل والاقتباس الحرفي (مؤشر سلبي على صدق الباحث).

وخصوصية البحث القانوني تميزه عن غيره من البحوث على اعتبار أنه كثيرا ما يوصف بالبحث الجاف، فمعظم البحوث القانونية تعتمد على المعلومات النظرية التي تدور حولها مشكلة البحث، فلا تجد فيها صورا أو خرائط أو جداول أو إحصائيات إلا نادرا، وهذا الأمر يحتم التقيد بلغة القانون التي تقتضي استخدام المفردات بدقة (غرامة، تعويض) (الحبس، السجن). لذا لابد

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

على الباحث الإلمام بهذه الدقة من خلال القراءة وسعة الاطلاع بدلا من الاعتماد على الثقافة العامة أو المفردات الدارجة[1].

ويتضمن أسلوب البحث القانوني العديد من الخصائص نذكر منها:

- سلامة اللغة وأسلوب التعبير، فمن أهم المشكلات التي تعاني منها بعض البحوث الأكاديمية القانونية خاصة مسألة سلامة اللغة والأخطاء التي تخلّ بجوهر البحث كالأخطاء اللغوية والأخطاء الإملائية والأخطاء التعبيرية[2].
- البساطة وعدم التعقيد في الأسلوب لأن التعقيد يقلل من قيمة البحث.
- التقليل من النقل الحرفي والاقتباس، لأن كثرة الاقتباس من أهم عوامل اختفاء شخصية الباحث.
- يجب على الباحث استخدام العبارات الموجزة التي تدل على المعنى والتركيز على ما هو مفيد ودال.
- الدقة والوضوح والتحديد والبعد عن المبالغة والإطناب (التكرار) والعمومية.
- التسلسل بين أجزاء وفروع وعناصر الموضوع، ويجب على الباحث التقيد بخطة البحث الموضوعية.
- مراعاة عنصر الزمن في التعبير، وعدم الاستغراق في ذكر القواعد العامة في القانون والحشو والاطناب في تلك المسائل المتفق عليها والتي تعتبر من مسلمات القانون.
- أن يراعي الباحث عدم استخدام ضمائر المتكلم في صيغ التواضع[3].
- استخدام عبارات الربط في الانتقال والإحالة بين الموضوعات من كلمة إلى كلمة أو من فقرة إلى فقرة.

---

[1] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 252،253.

[2] تقوم العديد من الجامعات بعرض الرسائل على مدقق لغوي تمنحه مدة زمنية تقدر عادة بشهر، إضافة إلى ضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

[3] ومنها استخدام مفردات مثل: نحن أو نرى، نميل إلى ، نعتقد، لأن هذه العبارات تتنافى والتواضع العلمي والأفضل استخدام تعبيرات مثل: يُرى، يَبدو، يُنصح، يُستنتج من خلال هذه الدراسة...، كما ينصح أيضا بالابتعاد عن أساليب الجزم والقطع (أجزم بأنّ القانون) واستبدالها بعبارات أكثر هدوءا مثل (لعل القانون أراد..)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- لسلامة إعداد البحث العلمي القانوني المتوقع كتابته، يستحسن للباحث الاطلاع على رسالة أو أكثر تمت مناقشتها على أن تكون هذه الرسائل متميزة في مجال البحث بموضوعها وأسلوبها.
- إعادة الباحث قراءة ما كتبه مرات عديدة لتصحيح الأخطاء.
- استخدام الألفاظ الحديثة.
- عدم استخدام المفردات الأجنبية إلا إذا تأكد الباحث من سلامتها من الأخطاء فضلا عن مطابقة معناها للكلمة المرادفة، كما يجب توحيد المفردات.
- تعريف المفاهيم الأساسية في البحث، فعلى الباحث أن يبين المعنى اللغوي لأهم المفردات المحورية الواردة في البحث ولاسيما العنوان.

ج- احترام قواعد الاقتباس والإسناد والتوثيق

هناك مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية يجب على الباحث احترامها والتقيد بها عند القيام بعملية الاقتباس.

- أن يكون الاقتباس من مصادر ومراجع قانونية لها قيمتها العلمية، مع إمكانية الاقتباس من كتب أخرى غير قانونية لها صلة بالموضوع ككتب الفقه الاسلامي.
- عدم المبالغة في الاقتباس والاقتصار على المعلومات الضرورية فقط، لأن كثرة الاقتباس ستجعل البحث عبارة عن تجميع للمعلومات، وهناك حد أقصى متفق عليه هو ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي ستة أسطر.
- الدقة والموضوعية في اختيار ما يقتبس منه إضافة إلى الأمانة في نقل المعلومات.

مما يقود القارئ إلى الملل وعليه أن يتحاشى الفقرات والجمل الطويلة والنصوص والأفكار (عدم نسبة الباحث لنفسه أفكار الغير وآراءهم).

- عدم التسليم والاعتتاد بأن الأحكام والآراء التي يراد اقتباسها مطلقة ونهائية في موضوع ما وإنما يجب اعتبارها مجرد فرضيات قابلة للتحليل والمناقشة والنقد.

د- ظهور شخصية الباحث

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

تتجلى شخصية الباحث من خلال إبراز آرائه الشخصية وعدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين، كما يتضح لنا أيضا من خلال تعليقاته وتحليلاته الأصلية، مما يضفي على عمله نوعا من التميز والخصوصية والأصالة.

ثانيا: أجزاء البحث العلمي

يشتمل البحث العلمي على عدد من الأجزاء تتكامل فيما بينها، ويتعين على الباحث والقارئ أيضا أن يتعرف على هيكلة البحث القانوني من أجل معرفة ترتيب الكتابة القانونية ترتيبا منطقيا، وهذه الأجزاء مؤلفة من ستة مواضيع وهي: المقدمة، المتن، صلب الموضوع، الخاتمة، الملاحق، قائمة المراجع والمصادر، الفهرس (محتويات البحث).

وهذا هو التسلسل المنطقي لأي بحث أو كتاب، لكن عملية الإعداد تختلف وربما تبدأ بالشكل العكسي تماما باستثناء العنوان الذي يبقى في المرحلة الأولى.

1- المقدمة

هي أولى مشتملات البحث، ، وهي المدخل العلمي الوصفي للبحث لأنها تقدّم الفكرة الأساسية عن البحث والغاية من معالجة الموضوع[1]، وتتضمن أيضا المحاور الأساسية للبحث بصورة موجزة ومفيدة ودالة في نفس الوقت، حيث يقدم الباحث ملخصا لأفكاره واتجاه موضوع البحث من الناحية النظرية، ويحدد مشكلة البحث وأهميتها والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها ، كما يشير إلى المنهج الذي اتبعه في دراسته والأدوات التي استخدمها وكيفية اختيارها، والصعوبات التي اعترضت طريق البحث والخطوات التي اتبعها في جمع البيانات.

[1] ينصح بكتابتها بعد الانتهاء من كتابة كل أجزاء البحث العلمي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

فالمقدمة دراسة مستقلة وهامة كونها توضح الروابط بين أبواب وفصول البحث وتحتوي على مجموعة من العناصر تزيد أو تنقص حسب أهمية كل عنصر وحسب نوع البحث، لكن هناك نقاطا أساسية يجب أن تتضمنها كل مقدمة.

أ- التعريف بموضوع البحث (تمهيد):

وهو مدخل تمهيدي لموضوع البحث يكون في فقرة أو فقرتين في نصف صفحة يبرز فيه الباحث أهمية البحث أو يتم فيه ترجمة المقصود بعنوان البحث، ويعطي فيه فكرة كاملة وواضحة عن معالم الموضوع.

ب- أهمية الموضوع

ويحدد فيه الباحث الأهمية العلمية النظرية والتطبيقية للموضوع، ومما لاشك فيه أنّ الباحث حينما يختار عنوان بحثه فإنه سيكون مدفوعا بدوافع علمية وعملية (ذاتية وموضوعية) وتظهر أهمية الموضوع من خلال بعض العبارات مثل: "وتتبع قيمته من..." أو "وبوجه عام تتمثل أهدافه في إلقاء الضوء...".

ج- مشكلة البحث

لابد لكل موضوع من مشكلة يعالجها، وأساس قيام البحث الهدف منه هو حل مشكلة محددة يذكرها الباحث في المقدمة، وهي عبارة عن سؤال يتطلب حلا، كما يقوم الباحث بتحليل الاشكالية إلى تساؤلات فرعية ليسهل عليه الإجابة عليها.

د- الأبحاث السابقة في الموضوع (اختياري)

يتم فيها الإشارة إلى مصادر البيانات التي تعتمد عليها الدراسة وملاحظات الباحث بشأنها، ومدى إيفائها بالغرض المطلوب والصعوبات التي واجهها الباحث أثناء تحضيره وإعداده للدراسة (كصعوبة الحصول على المراجع).

هـ- منهج البحث

يبين الباحث المنهجية المتبعة أو طريقة البحث، وما إذا كانت قد اقتصرت على منهج واحد أو جمعت بين مناهج عدة (مثلا، تعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية من خلال السعي إلى

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وصف وتشخيص موضوع البحث، أو مثلا، كل هذا فرض علينا اعتماد منهجية تقوم على توظيف المنهج الوصفي التحليلي أصلا من دون استبعاد مناهج أخرى كلما اقتضى الأمر ذلك).

و- خطة البحث

تعرض في نهاية المقدمة خطة البحث على شكل فقرات، فلا تدون الأبواب والفصول والمباحث والمطالب بطريقة الفهرس أو المحتويات، وإنما يحاول الباحث أن يقنع القارئ بمبررات تقسيم الموضوع تقسيما ثنائيا مثلا (جانب نظري وجانب تطبيقي)[1].

ملاحظات هامة:

* المقدمة لا تجيب عن التساؤلات أو الأسئلة المطروحة، ولا تتضمن استنتاجات أو خلاصة.
* تدخل المقدمة ضمن الصفحات الأولية وتأخذ ترقيما معينا (بالحروف الأبجدية مثلا).
* هي أول ما يقرأه المشرف أو المناقش أو القارئ لكنه آخر ما يكتبه الباحث.
* تخلو المقدمة من الشرح المعمق للموضوع كما تخلوا أيضا من الهامش.
* يجب أن تكون المقدمة موجزة وقصيرة لا تتعدى خمس صفحات.
* يجب الحرص على ربط عناصر المقدمة ربطا سليما ومنطقيا لأن المقدمة غير المترابطة لا تفي بالغرض في البحث القانوني (تحضير ذهن القارئ لتقبل موضوع البحث).

2- المتن أو الموضوع (متن البحث القانوني)

هو جوهر البحث العلمي والجزء الأكبر والأهم فيه لأنه يتضمن كافة الأقسام والأفكار والعناوين والحقائق الأساسية والفرعية التي يتكون منها موضوع البحث العلمي، كما يشتمل على كافة مقومات صياغة وتحرير البحث من مناهج وطرق البحث، وأسلوب الكتابة والتحرير والصياغة، وقواعد الاقتباس وقواعد توثيق الهوامش، والأمانة العلمية وشخصية الباحث.

[1] والجدير بالذكر هنا أن التقسيم الثنائي للبحث هو التقسيم المثالي الذي ينسجم مع معظم موضوعات القانون العام والخاص، إلا أن هذا التقسيم في الخطة ليس تقسيما مطلقا وثابتا.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كما يحتوي على كافة عمليات المناقشة والتحليل والتركيب لجوانب الموضوع ويبدأ عامة صلب الموضوع (المتن) من الباب أو الفصل حسب التقسيم المعتمد في البحث وينتهي إلى غاية الخاتمة (يعتمد على المخطط التالي: باب، فصل، مبحث، مطلب، فرع، أولا....)

ويلاحظ في بعض البحوث أن الباحث يبدأ بما يسمى بالباب التمهيدي أو الفصل التمهيدي والذي تتحدد وظيفته في تضمين بعض المعلومات الأساسية الخاصة بمشكلة البحث كما لو تضمن التعريف بالموضوع وتطوره التاريخي...

ويجب أن يفصل متن الموضوع عن الهامش بخط أفقي ويكتب الهامش بخط أقل حجما من الخط الذي كتب به المتن، ويتعين أن يضع الباحث في نهاية كل باب أو فصل ملخصا كي يستطيع إعادة تجميع الأفكار في ذهن القارئ.

3- خاتمة البحث القانوني

خاتمة البحث من حيث الشكل هي آخر ما يتضمنه البحث وتشكل ملخصا نهائيا له، وفيها يقوم الباحث ببلورة النتائج والأفكار التي يتوصل إليها على ضوء تحليلاته التي تضمنها الموضوع. فهي إذن عرض موجز وشامل لكافة المراحل والجهود والأعمال التي قام بها الباحث، وهي حوصلة مختصرة للنتائج والحقائق المتوصل إليها، لهذا يجب ألا تحتوي الخاتمة على معلومات أو حقائق جديدة تضاف إلى البحث، كما لا يجوز فيها الاقتباس أو الاشارة إلى مراجع تؤيد فكرة ما، بل هي مجرد وصف سريع لهذا البحث والنتائج والمقترحات والتوصيات التي توصل اليها الباحث.

ويقترح معظم الفقهاء أن تقسم الخاتمة إلى فقرات تسهيلا لصياغتها:

الفقرة الأولى: استعراض ماهية الدراسة دون الخوض في التفاصيل

الفقرة الثانية: الاستنتاجات والنتائج والأفكار الجديدة التي توصل إليها الباحث[1].

الفقرة الثالثة: الإشارة إلى المقترحات والتوصيات التي يرى الباحث أنه من المناسب العمل عليها[1].

[1] بالنسبة للنتائج لا بد أن يُختم بما توصل إليه الباحث من أفكار تتعلق بموضوع البحث، كالتوصل إلى فكرة مركزة حول موضوع البحث (عنوان)، موقف القوانين المقارنة، موقف القضاء المقارن، انتقاد المواقف التشريعية والفقهية والقضائية التي يشوبها قصور، تشخيص نقاط الخلل، وجهة نظر الباحث حول الموضوع، موقف الشريعة الاسلامية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

4- الملاحق

الملحق هو أحد أجزاء البحث العلمي وهي عبارة عن بيانات أو معلومات أو وثائق يلجأ الباحث إلى تضمينها في نهاية البحث لارتباطها بمضمون البحث، والتي لا يستطيع أن يدرجها في صلب البحث حفاظا على انسجامه وعدم الاخلال بترتيب الأفكار وتسلسلها، كما أن الهدف من الملاحق يظهر في تمكين القارئ من الرجوع إلى فكرة معينة أو توضيح جانب معين لمراجعته في الملاحق دون استخدام متن البحث، إذ أنها تكثر في الدراسات التاريخية أو الأدبية وتقل في الدراسات القانونية.

ويتنوع عدد وأهمية الملاحق بحسب طبيعة موضوع البحث وميدانه، وتطبيقا لذلك تعتبر من الملاحق الأشكال والرسومات والنماذج والخرائط والجداول والاحصائيات، ونماذج الاستبيانات وصور المخطوطات، والوثائق التاريخية.

وفي مجال البحوث القانونية عادة ما تكون الملاحق تشريعات أو قوانين هامة لها علاقة بالبحث أو مشاريع قوانين والنصوص الكاملة للأحكام والقرارات القضائية، وأيضا نصوص الاتفاقيات والمعاهدات دولية التي لها صلة بالبحث، أو خرائط جغرافية معينة وأيضا نماذج شكلية لعقود معينة.

ويراعى في كتابة الملاحق ما يلي:

* توضع الملاحق بعد نهاية الخاتمة مباشرة أي قبل قائمة المصادر والمراجع لأنه من المحتمل اعتماد الباحث على مراجع قد تشمل تلك الملاحق.

* ترقيم تلك الملاحق وتسلسلها وكتابة عناوين موضوعاتها، بحيث يشار لكل منها برقم معين وغالبا ما يتطلب الإشارة إلى تلك الملاحق في متن النص ، كأن يكتب الباحث مثلا: "انظر الملحق كذا"

---

[1] بالنسبة للمقترحات هي الرؤية المستقبلية والمقترحة حول موضوع البحث أي التوجهات التي يراها الباحث مناسبة ومقترحات يقدمها للمشرع وغيره. ويشترط ألا يكون المقترح واردا فعلا في التشريع، وأي أن يكون مقترحا حديثا، وأن يكون مقبولا، وأخيرا أن يورد التسبيب القانوني للمقترح.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

* عدم الاكثار من الملاحق كي لا ينفر القارئ منها ويتجاهلها.

* إذا كانت بعض النصوص متوفرة ويمكن الحصول عليها بسهولة فلا داعي لايرادها في الملحق.

5- قائمة المراجع

لا تكفي الإشارة إلى المراجع في هوامش البحث، وإنما يستلزم إعداد قائمة لها تدون في نهاية البحث، أي حصر وتنظيم جميع المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث في إنشاء بحثه.

وتعتبر قائمة المصادر والمراجع العنصر الأساسي الذي تستند إليه عملية التوثيق في البحث العلمي، لذا فهي ذات أهمية كبيرة في تكوين الانطباع الأولي عن البحث.

فقائمة المصادر والمراجع تمكن القارئ من تقييم مدى جدية البحث، فنوعية المراجع المستعملة من أهم العوامل التي يتم على أساسها تقييم البحث، وهو امتداد للأمانة العلمية التي سار عليها الباحث في كل مراحل إعداد بحثه، كما أنها انعكاس للجهد العلمي الذي قام به الباحث من خلال جميع تلك المصادر[1].

وهناك مجموعة من الضوابط على الباحث مراعاتها عند إعداد القائمة أهمها:

* عدم المبالغة في ذكر المراجع، بحيث لا يضمّن الباحث قائمة عناوين كثيرة لمجرد الإيحاء للقارئ بأنه قد بذل جهدا في إعداد البحث.

* يجب ألا يذكر الباحث إلا المراجع التي اطلع عليها مباشرة، أما تلك التي لم يطلع عليها فبإمكانه الاشارة إليها في الهامش بوضع عبارة "نقلا عن..." مع الاشارة إلى المرجع الذي أشار اليها.

* الإشارة إلى تلك المراجع والمصادر بشكل دقيق، وهي في الحقيقة إعادة نفس البيانات والعناصر المذكورة في الهوامش مع حذف الصفحة (عند ذكر المرجع لأول مرة).

* أن يكون الباحث ملما بالمراجع التي استخدمها في البحث، وأن يكون لديه فكرة عنها.

[1] من أهم مميزات البحث العلمي أنه بحث منظم، وهذه الخاصية تنعكس على سلوك الباحث في إعداده للبحث، فيجب عليه أن يدون أسماء المصادر ومؤلفيها وبيانات النشر.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

* تدوين المصادر في قائمة المراجع بحيث تكتب قائمة المراجع في صفحة مستقلة مع وضع عنوان واضح لها (قائمة المراجع).

* يتم اتباع ترقيم موحد لقائمة المراجع .

تدوين الوثائق في قائمة المراجع

في البداية يجب على الباحث أن يفصل ما بين المصادر والمراجع فيبدأ أولا بعرض المصادر ثم المراجع، ويفصل في هذه ما بين المراجع العامة والمراجع المتخصصة، ثم يبدأ بترتيبها حسب أحد الطرق[1].

1- الترتيب على أساس سنة النشر(الترتيب التاريخي):

أي الترتيب بطريقة تسلسلية تبدأ من أقدم مصدر إلى أحدث مصدر، لكم عيب هذه الطريقة هو كون بعض المراجع لا تحتوي على سنة النشر ضمن بيانات التأليف التي يحملها المرجع أو المصدر، أو أن بعض المراجع لها نفس سنة النشر، وبالتالي على أي أساس سيتم الترتيب.

2- الترتيب على أساس القيمة العلمية:

---

[1] ينصح باستعمال التقسيم التالي:

أولا: باللغة العربية

1- الكتب (يمكن تقسيمها إلى كتب عامة وكتب متخصصة)

2- المقالات

3- الرسائل الجامعية

4- الوثائق الأخرى (اتفاقيات دولية، نصوص قانونية، أحكام قضائية، المنشورات، التقارير، المحاضرات...)

(بالنسبة للتشريعات بصفة عامة فإنها ترتب حسب سنوات الصدور مع مراعاة التدرج الخاص بها).

ثانيا: باللغات الأجنبية

1-Ouvrages (généraux, Spécifique)
2-Articles
3-Thèses et Mémoires
4-Documents

ثالثا: مواقع الانترنت

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بعض المراجع لها قيمة علمية أكبر من الأخرى، لكن هذه الطريقة يصعب تطبيقها على أساس أنّ المرجع قليل القيمة في نظر الباحث يعدّ ذو أهمية كبيرة بالنسبة لباحثين آخرين، كما تعجز هذه الطريقة عن ترتيب المصادر التي تعد في نظر الباحث متساوية من حيث القيمة العلمية.

3- الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية (الترتيب الألفبائي):

وذلك بالنظر إلى الحرف الأول الذي يبدأ به لقب المؤلف.

الحروف الأبجدية : أ ب ج د ه و ز ح ط ي ك ل م ن س ع ف ص ق ر ش ت ث خ ز ض ظ غ.

الحروف الهجائية: أ ب ت ث ج ح خ د ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه و ي.

وإذا كانت بعض ألقاب المؤلفين تبدأ بنفس الحروف فإنه ينظر إلى الحرف الثاني فالثالث، وهكذا حتى يصل الباحث إلى ترتيب كل المصادر والمراجع، وهذا التصنيف يشمل كل المصادر والمراجع سواء أكانت كتبا أو مقالات أو غيرها.

وننصح باستعمال الأسلوب أو التسلسل الألفائي.

6- الفهرس

المقصود بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي هو إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي تحتويها، ويكمن الهدف من الفهرس في مساعدة القارئ في الرجوع إلى ما يحتاجه دون تحمل عناء تصفح البحث كاملا.

ويحتوي الفهرس على كل العناوين التي تضمنها البحث الأساسية منها والفرعية وأرقام صفحاتها، وهو كذلك برمجة خطة البحث التفصيلية ولذلك يمكن تقسيم خطة البحث من خلاله بالشكل التالي:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

الفهرس

مقدمة: .....

الباب الأول:.....

الفصل الأول:.....

المبحث الأول:.....

المطلب الأول:.....

الفرع الأول:.....

أولا: .....

1-.....

خاتمة: .....

قائمة المراجع:.....

الفهرس:.....

ثالثا: هوامش البحث القانوني (قواعد التوثيق والتهميش، الوثقنة، البيبليوغرافيا)

إنّ من أهم المسائل المنهجية التي يجب الالمام بها من طرف الباحث هي قواعد التوثيق أو استخدام الهوامش في البحث، وكيفية الاشارة إلى المراجع والمصادر التي تم الاعتماد عليها في إعداد البحث[1]، بل إنّ مصداقية وجدّية البحث أساسا تقاس بمقدار عدد وتنوع المصادر والمراجع التي استند اليها الباحث (وحداثة وتطور هذه المصادر).

ومادامت البحوث العلمية هي مجموعة من معلومات مستقاة من مختلف المصادر والمراجع بالدرجة الأولى، فإنه لابد من استخدام قواعد التوثيق طبقا لمبادىء وأساليب المنهجية العلمية.

[1] لم يكن نظام الهوامش معروفا لدى العرب قديما وإنما كان يعرف بنظام الحواشي، حيث تكتب شروحات أو تعاليق في جوانب الصفحة وفي أعلاها وفي أسفلها. والحاشية هي القسم الذي يخرج عن النص إما لشرح فكرة ما أو للإشارة إلى مصدر أو مرجع أو تعليقات أو إحالات أو تراجم (ويسمى أيضا التذييل) ، وإن كانت تسمية الهامش هي السائدة حاليا. وهو ما يدرج تلقائيا عن طريق الكمبيوتر بمجرد استخدام (référence, insérer une note de bas de page).

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وتبدو أهمية الهامش في التعبير عن الموضوعية والأمانة العلمية لأن الباحث عندما يشير إلى المصدر الذي استعان به فإنه يراد من ذلك التفريق بين أفكاره والأفكار التي نقلها عن غيره، كما أنه بذلك يساعد الباحثين الآخرين على الإلمام والتعرف على المصدر المشار إليه وإمكانية الاعتماد عليه في بحوث أخرى.

ويفضّل معظم الباحثين كتابة الهوامش في البحوث القانونية في أسفل الصفحة[1]،

1- وظائف الهامش:

أهم الوظائف الأساسية التي يؤديها الهامش تتمثل فيما يلي:

* ذكر المرجع أو المصدر الذي تم الاقتباس منه، وهو دليل الأمانة العلمية للباحث والهدف أيضا من إيرادها هو اعتبارها مستندات وبراهين وأدلة على ما يورده الباحث من معلومات، وكذا إرشاد القارئ ومساعدته في الرجوع إلى أحد المراجع.

* توثيق النصوص المقتبسة اقتباسا مباشرا أو غير مباشر (بالمعنى فقط) ونسبتها إلى أصحابها.

* وضع تعليق أو تصحيح أو اقتراح أثناء الاقتباس أو مناقشة رأي أو نقد نص معين أو توضيح بعض الأفكار والمفردات الواردة في المتن.

* توضيح أو تفسير كلمة أو عبارة غامضة يقتضي البحث توضيحها، ويرغب الباحث في الحفاظ على تسلسل الأفكار الواردة في المتن فيورد ذلك في الهامش.

* الإشارة إلى النصوص القانونية والقرارات القضائية (قانون وطني أو مقارن).

* الإشارة إلى مصادر أخرى غنية بالمعلومات أو مراجع إضافية ينصح القارئ بالرجوع إليها لمزيد من التفصيل.

* الإحالة إلى موضوع سابق أو لاحق داخل البحث.

---

[1] على العموم هناك طريقتان أساسيتان في إدراج الهوامش في البحوث القانونية، أولها أن تكون مدرجة في نهاية كل صفحة، وثانيها أن تكون مجمّعة في نهاية الباب أو الفصل.

إضافة إلى ذلك هناك طريقة الترقيم المستقل (الترقيم التسلسلي التام)، وهذه الطريقة تعتمد اتباع ترقيم واحد في البحث أو الرسالة يبدأ بأول رقم إلى آخر هامش في البحث، مع بقاء هامش كل صفحة في أسفلها.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

* تدوين ملاحظات خاصة بالباحث تتعلق بالموضوع المطروح في المتن.

2-قواعد التوثيق:

هناك مجموعة من القواعد والمبادئ التي يجب على الباحث التقيد بها أهمها:

- عدم إغراق البحث في التعليق والتهميش مما يجهد القارئ ويؤدي إلى نفوره من البحث.
- عدم الخلط بين المراجع الرئيسة والثانوية.
- التأكد من المرجع أو المعلومات الواردة في الهامش وعدم نقله دون مراجعة.
- الفصل بين المتن والهامش والتمييز بينهما عن طريق حجم الخط.
- وضع إشارة أو رقم يشير إلى الهامش للفت نظر القارئ.
- تجنب ذكر مراجع للمعلومات العامة (ينقسم القانون إلى عام وخاص).
- استخدام الرموز والمختصرات وتجنب ذكر الألقاب العلمية مثل البروفيسور، الدكتور.
- في حال الاقتباس غير المباشر يجب على الباحث الإشارة في الهامش إلى المصدر الأصلي مع عبارة "نقلا عن ...، مشار إليه في.....".

3- تقنيات وثقنة المراجع:

أ- الكتب:

قد يذكر الكتاب في الهامش لأول مرة وقد يذكر أكثر من مرة، ففي المرة الأولى يجب أن تذكر المعلومات المتعلقة به وذلك حسب الترتيب التالي[1]:

[1] في كثير من الأحيان نحتاج أثناء إعداد البحوث إلى قائمة الرموز لتسهيل إدراج المصادر والمراجع في الهامش، وهذه بعض الرموز الأكثر استعمالا:

- مجلد	Vol	- المرجع السابق	Op-cit
- جزء	Tom	- المرجع نفسه	Ibid
- صفحة	P	- وثيقة	Doc
- طبعة	Ed	- الناشر	Pub

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

– اسم المؤلف ولقبه، وفي حالة وجود مراجع اشترك في تأليفها أكثر من مؤلف يذكر أسماء قائمة المؤلفين ما لم تتجاوز ثلاثة، فإذا ما تعدى ذلك فيكفي ذكر المؤلف الأول ثم يتبع بعبارة وآخرون، أما إذا كان المرجع مترجما فنكتب اسم المترجم بعد ذكر اسم المؤلف الأصلي وعنوان المرجع مسبوقا بكلمة "ترجمة".

– عنوان الكتاب

– رقم الجزء إن وجد

– رقم الطبعة

– دار النشر.

– بلد النشر

– تاريخ النشر

– رقم الصفحة (في حال الاعتماد على أكثر من صفحة يمكن كتابة أول وآخر صفحة مثل 15–17) والتفصيل بين هذه البيانات بفاصلة.

مثال توضيحي:

1– علي بن غانم، الوجيز في القانون التجاري وقانون الأعمال، الطبعة الأولى، عوفر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص16.

2–محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 15–18. 15–24.

3- Dupuy Pierre-Marie, Droit international public, 8éme édition, Dalloz, 2006, p200.

أما في الحالة الثانية، إذا تكرر ذكر الكتاب مرة أخرى ولم يتوسطه أي مصدر آخر (مرتين متواليتين) يستغنى عن ذكر اسم ولقب المؤلف ونكتفي بعبارة "المرجع نفسه" أو "نفس المرجع" ثم الاشارة إلى الصفحة.

– من الصفحة إلى الصفحة PP

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أما إن وجد فاصل من تهميشات أخرى فهنا نميز بين حالة استعمال مرجع واحد فقط لنفس المؤلف فهنا يشترط ذكر اسم ولقب المؤلف يتبع بعبارة مرجع سابق أو المرجع السابق ثم رقم الصفحة.

أما إذا كان للمؤلف مرجع آخر تم الاعتماد عليه فهنا لابد من تحديد عنوان الكتاب المستعمل.

مثال توضيحي:

المثال الأول:

1- عمار بوضياف، النظام القضائي الجزائري، الطبعة الأولى، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003،ص 27.

2- المرجع نفسه، ص

المثال الثاني:

1- عمار بوضياف، النظام القضائي الجزائري، الطبعة الأولى، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 27.

2- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 15.

3- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 89.

المثال الثالث:

1- عمار بوضياف، النظام القضائي الجزائري، الطبعة الأولى، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003،ص 27.

2- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 15.

3- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة للنشر و التوزيع.....

ب- المقالات:

نميز في هذه الحالة بين ذكر المقال لأول مرة وبين استعماله لمرات متعددة.

* في حالة استعمال المقال للمرة الأولى نذكر:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- اسم ولقب صاحب المقال.
- عنوان المقال.
- اسم المجلة.
- اسم الهيئة التي تصدر المجلة.
- رقم العدد.
- بلد النشر.
- سنة النشر.
- رقم الصفحة.

*في حالة ذكر المقال لأكثر من مرة:

- في حالة ذكر المقال مرتين متتاليتين نذكر، المرجع نفسه، رقم الصفحة.
- في حالة ذكر المقال أكثر من مرة بصورة غير متتالية نذكر، اسم ولقب صاحب المقال، عبارة المرجع السابق، رقم الصفحة.
- في حالة ما كان للمؤلف أكثر من مقال تم الاعتماد عليه في البحث نذكر، اسم ولقب صاحب المقال، عنوان المقال، عبارة المرجع السابق، رقم الصفحة.

مثال توضيحي:

1- وليد فؤاد موقف مجلس الأمن من الارهاب، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص 345.

2- شفيقة بن كسيرة، وقف تنفيذ القرارات الإدارية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، العدد 18، 2014، ص 26.

ج- الرسائل الجامعية:

عند الاقتباس لأول مرة يكتب:

- اسم ولقب الباحث
- عنوان البحث
- تحديد طبيعة البحث (ماجستير، دكتوراه)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- اسم الكلية أو المعهد واسم الجامعة
- سنة المناقشة
- الصفحة.

وفي حالة تكرار الاعتماد نتبع نفس القواعد السابقة.

مثال توضيحي:

1- روان محمد الصالح،الجريمة الدولية في القانون الدولي الجنائي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة منتوري ،قسنطينة، 2009، ص 30

2- غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010، ص 35.

3- قطاف حفيظ، مجال تدخل القضاء في خصومة التحكيم التجاري الدولي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة لمين دباغين، سطيف2، 2015، ص 65 .

د- الوثائق:

في حالة الاقتباس من الوثائق يتم ذكر:

- اسم ونوع الوثيقة القانونية الرسمية (دستور، قانون، قرار إداري، حكم قضائي....)
- ذكر المادة أو الفقرة
- بيان الوثيقة العامة التي احتوت النصوص مثل الجريدة الرسمية (يجب ذكر السنة ورقم العدد ، تاريخ الصدور، رقم الصفحة)

أما في حالة الحكم القضائي فيجب ذكر:

- اسم ودرجة المحكمة أو الجهة مصدرة الحكم أو القرار
- رقم الملف أو القضية
- تاريخ الصدور
- ثم المصدر الذي أخذ منه الحكم أو القرار

أمثلة توضيحية:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1- دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 28 نوفمبر 1996،الجريدة الرسمية العدد 76، المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.

2- القانون العضوي رقم 01/98 المؤرخ في 30 ماي 1998، المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 01 جوان 1998، ص31.

3- القانون العضوي رقم 02/98 المؤرخ في30 ماي 1998، المتعلق بالمحاكم الإدارية، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 01 جوان 1998، ص8.

4- المرسوم الرئاسي رقم 247/15، المؤرخ في 16ديسمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات الموفق العام، الجريدة الرسمية العدد 50 المؤرخة في 20 ديسمبر 2015، ص 3.

5- الأمر رقم 107/86 المؤرخ في 1986/4/29 المتضمن التنظيم القضائي، الجريدة الرسمية، العدد 18، 1986، ص.

6- المرسوم التنفيذي 261/98 المؤرخ في 1998/8/29، يحدد أشكال الاجراءات وكيفياتها في المجال الاستشاري أمام مجلس الدولة، الجريدة الرسمية، العدد 85، المؤرخة في 30 أوت 1998، ص 5.

7- المحكمة العليا، الغرفة الإدارية قرار رقم 286176، المؤرخ في 2002/7/23، قضية (ز.م ضد شركة الخطوط الجوية الجزائرية) المجلة القضائية، العدد الأول، 2004، ص157.

8- مجلس الدولة، قرار رقم 157847،المؤرخ في 1998/11/17، قضية (والي ولاية تيبازة ضد حدوش جمال) (غير منشور).

9- مجلس الدولة، قرار رقم 26384، المؤرخ في 2006/4/19، مدير تعليم السياقة ضد مصلحة الضرائب، مجلة مجلس الدولة، العدد8، 2006، ص195.

هـ- المطبوعات:

- الاسم الكامل للأستاذ المحاضر
- عنوان المحاضرة
- اسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

- رقم الصفحة أو الصفحات.

مثال توضيحي:

1- الخير قشي، محاضرات في القضاء الدولي، ألقيت على طلبة الماجستير، جامعة سطيف2، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2000/1999.

2- بن رقية يوسف، محاضرات في المنهجية، ألقيت على طلبة السنة الأولى ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2011/2010.

و- الوثائق الالكترونية:

عند الاستعانة بوثائق الكترونية يكتب:

- اسم المؤلف
- عنوان الموضوع
- تاريخ النشر
- تاريخ الإطلاع على المعلومة
- ثم العنوان الالكتروني.

مثال توضيحي:

1- عماد حسن أبو طالب، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، جانفي 1998، تاريخ الإطلاع 2015/12/15، متاح على الموقع:

http://www.digital-ahram.org.eg/articles

2- رماح سعيد، الجرائم الالكترونية، عندما تصبح التقنية وسيلة للإجرام، 2015/4/6، تاريخ الإطلاع 10جانفي2016، متاح على الموقع:

www.aljazeera.net/news

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

القسم الثاني: تقنيات البحث العلمي (2)

تمهيد

نظرا لتعقيدات القوانين وكثرتها، وللتمكن من توقع كيفية حل نزاع قانوني أو كيفية إصدار محكمة ما لحكم في قضية أو نزاع معروض أمامها، لابد لنا من دراسة منهجية استنباط الحلول القانونية، أو كيفية تطبيق المحاكم للقواعد القانونية ليصبح بإمكان الطالب أن يحل مسألة قانونية أو يعطي استشارة قانونية، ليحسن لاحقا التعامل مع ظروف مشابهة في الواقع المعاش، فما يواجه رجل القانون في حياته المهنية سواء كان محاميا أوقاضيا يواجهه الطالب في حياته الأكاديمية من مسائل وقضايا وقرارات المحاكم بمختلف مستوياتها.

لهذه الاعتبارات اعتمدت هذه المنهجية التطبيقية التي تهدف إلى الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، وذلك لأن المعلومات النظرية وحدها غير كافية لتوضيح مختلف المسائل القانونية التي يتلقاها الطالب، فوجب عندئذ تزويده بأعمال تطبيقية وتمارين عملية واقعية أبرزها الأحكام والقرارات القضائية، أو الاستشارات القانونية وتحليل النصوص القانونية التي تلعب دورا كبيرا في ترسيخ المعلومات في ذهن الطالب[1].

وعلى هذا الأساس يضم هذا القسم الثاني من الدراسة المحاور الآتية:

- المحور الأول: تقنيات تحليل نص والتعليق على القرارات والأحكام القضائية وتقديم الاستشارة.

[1] نشير أن هذا المنهج التطبيقي هو المعتمد في التدريس في كليات الحقوق بصفة عامة، حيث تعرض أحكام المحاكم أو القضايا أمام الطلاب الذين يعمدون إلى تحليلها ومناقشتها للوصول إلى القواعد القانونية التي تم تطبيقها. وفي الجزائر بدأ تطبيق هذه المنهجية خلال هذه السنة الجامعية الحالية بعدما تم توحيد البرنامج المشترك بين كل الجامعات والتي تعد خطوة إيجابية وهامة وفرصة مناسبة للطالب للاستفادة من مزايا هذا المنهج التطبيقي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

– المحور الثاني: صياغة مذكرة استخلاصية

ولصعوبة الاعتماد على منهجية واحدة في معالجة المواضيع وتحليلها سنركز على بعض المسائل المهمة والنقاط التي تسمح بالتكيف مع المواضيع المطلوب من الطالب تحليلها، واستخدام الطرق والأساليب الشائعة في عمليات التحليل والتعليل القانونية.

المحور الأول: تقنيات تحليل نص والتعليق على القرارات والأحكام القضائية وتقديم الاستشارة

أولا: تقنيات تحليل النصوص (منهجية التعليق على النصوص)[1]

يعتبر التعليق وتحليل النصوص من بين الوسائل التي يعتمد عليها الطالب أو الممارس لمهنة لها علاقة بالقانون، ويلاحظ أن هذا النص هنا وارد في صيغة عامة ليشمل النصوص القانونية بالمفهوم الواسع سواء تعلق الأمر بالنصوص التشريعية (المواد القانونية) أو النصوص الفقهية، وذلك لأن التعليق هنا تحكمه قواعد عامة مشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الخصوصيات التي تقتضيها طبيعة كل موضوع.

وهذا التحليل المعتمد يفرض تسلسلا منطقيا في الأفكار المكتوبة والربط فيما بينها وهذا يسمح لهذا التحليل أن يأتي متكاملا من كافة النواحي الواقعية والمنطقية والقانونية.

1– أهمية التعليق على النصوص القانونية

إن النص بصفة عامة قد يكون فقرة أو أكثر، ويمكن أن يتكون من جملة أو أكثر تتضمن فكرة أو مجموعة أفكار محددة، لذا فإن التعليق هو عمل مركب لأنه يقوم على مجموعة متناسقة من الأفكار تتعلق بمسألة قانونية معينة تعرض على الطالب لمناقشتها (مبادئ، مفاهيم) والتمييز بين المسائل الأساسية والثانوية، وتبيان الأفكار الهامة والفرعية ومحاولة إقامة الروابط بينها وهذا يؤدي إلى الحصول على معارف جديدة.

والمقصود أيضا بالنص القانوني موضوع التعليق هو كل نص يتضمن قاعدة أو قواعد قانونية معينة، مهما كانت مرتبته في سلم القواعد القانونية، وبالتالي لا يقتصرمفهوم النص القانوني على

[1] قد يظهر للطالب أن هناك فرقا بين مصطلح التحليل(Analyse) ومصطلح التعليق(Commentaire)، لكن ضمنيا كلاهما وسيلة لدراسة النص القانوني، وكلاهما يزودان الطالب بالأدوات اللازمة من أجل دراسة وفهم النص القانوني عبر منهج معين.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

النص الوارد في قانون صدر عن المشرع، بل يتعداه إلى أي نص يتضمن قاعدة أو قواعد قانونية سواء كان النص مرسوما تنفيذيا أو تنظيميا أو قرارا إداريا صادرا عن سلطة مختصة[1].

والهدف من التعليق على النص القانوني يظهر في جانبين[2]:

الأول: هو تحديد إطار المناقشة بحيث يتقيد الطالب بالأفكار التي جاءت في النص دون التطرق إلى غيرها من الأفكار ولو كانت ذات علاقة، وهذا لتفادي الخروج على موضوع النص.

الثاني: السماح للطالب بإبداء رأيه اتجاه أفكار النص بالتأييد أو المخالفة مع تبرير موقفه الشخصي، مما يسمح له بإظهار استيعابه الجيد للمعلومات وقدرته على توظيفها، وبهذا يسمو الطالب إلى درجة استيعاب الأفكار والمفاهيم القانونية وترسيخها في ذهنه دون الاعتماد فقط على طريقة الحفظ.

2- مراحل التعليق على النصوص القانونية

إن منهجية التعليق على النصوص القانونية بصفة عامة تتطلب مرحلتين:

أ- المرحلة التحضيرية (التعرف إلى النص أو التحليل الشكلي)

في هذه المرحلة يقوم الطالب بالتحليل الشكلي للنص ثم التحليل الموضوعي له، بمعنى أن يقوم الطالب بالتعرف إلى هذا النص ومعرفة عوامله ومضمونه أو موضوعه (مثلما يتم الأمر في حال التعرف على الإنسان بهويته ومكان إقامته وتاريخ ومحل ولادته).

1- التحليل الشكلي للنص القانوني

يقصد به قراءة النص من الخارج وجمع كل المعلومات التي تعد أساسية والتي يعتمد عليها لتكون مدخلا للتحليل. وذلك عبر تحديد طبيعة النص وموقعه ونوعه.

*** طبيعة النص (هوية النص)**

---

[1] حلمي محمد الحجار، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 515.

[2] غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2008، ص 73-74.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

إن أول عمل يقوم به الطالب هو تحديد طبيعة النص بشكل دقيق، فيتبين له بسهولة ما إذا كان النص هو نص دستوري أو نص اتفاقية دولية أو مواد تقنين معين، أو مجموعة فقرات مأخوذة من مرجع فقهي معين (تشريعي أو فقهي).

ويتوجب على الطالب في هذا الخصوص أن يشير إلى مصدر هذا النص ورتبته ضمن سلم القواعد القانونية، وهل هو نص متكامل ورد ضمن قانون أو مرسوم أو قرار واحد، أو أنه جزء فقط من مادة أو عدة مواد من المصادر السالفة الذكر[1].

كما يتوجب على الطالب أيضا أن يبين التاريخ الذي صدر فيه النص موضوع التعليق باعتبار أن بعض القوانين قد تصدر في ظروف معينة وخاصة أحيانا[2]. وهكذا فإن تسليط الضوء على الناحية التاريخية التي رافقت صدور النص القانوني من شأنه أن يساهم في إنجاح عملية التعليق بشكل كاف ومنطقي وسليم[3].

*** موقع النص (المصدر الشكلي)**

يجب تحديد موقع النص وتموضعه ضمن المرجع الذي أخذ منه بطريقة منتظمة وموثقة وذلك حسب طبيعة النص. فإذا كان النص تشريعيا يذكر الطالب موقعه من التقنين الذي أخذ منه، مثلا المادة الأولى من قانون العقوبات التي أشار إليها المشرع ضمن الجزء الأول الذي يتضمن المبادئ العامة. أما إذا كان النص فقهيا فيذكر الطالب موقعه من المرجع الفقهي الذي أخذ منه وذلك ببيان العناصر المتعلقة بالمرجع.

*** ظروف صدور النص (غايات النص)**

لا يصدر عادة نص قانوني دون أن يكون هناك غاية يسعى المشرع إلى تحقيقها، وبالتالي عندما يسن المشرع قانونا معينا أو يبدي الفقيه رأيه في موضوع معين فعادة ما يكون لديه قناعة

---

[1] حلمي محمد الحجار، المرجع السابق، ص 514.

[2] مثل القوانين التي تصدر مباشرة بعد تعديل الدستور، أو القوانين الصادرة إثر التصديق على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية.

[3] وسام حسين عياض، المنهجية في علم القانون، الطبعة الأولى، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 247

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بأن القواعد التي يتضمنها هي حلول لمسائل معينة(نص جديد، تعديل لنص قديم، تاريخ صدور النص...الخ)

كما أن المبادئ التي يعتمد عليها يبحث الطالب فيها بمن تأثر المشرع أو الفقيه في الأخذ بها (التشريع الفرنسي، الشريعة الإسلامية...)، إضافة للمعلومات المتعلقة بالكاتب.

*** أسلوب النص**

يتضمن التحليل الشكلي أيضا وصف المظاهر الخارجية للنص من حيث تقسيمه، البنية اللغوية، الأسلوب والمصطلحات المستخدمة، طول وقصر النص، شرح المصطلحات المستخدمة[1]، البناء المطبعي للنص(مثلا، يتضمن النص ثلاث فقرات: تبدأ الفقرة الأولى من وتنتهي عند).

2- التحليل الموضوعي

يقتضي التحليل الموضوعي دراسة النص من حيث المضمون، أي أنه ينصب على المسألة القانونية أو القاعدة القانونية التي يبنى عليها النص، ولا يمكن ذلك إلا بقراءة النص عدّة مرات مع دراسة كل كلمة وردت فيه وتحليل كل فقرة من فقراته.

*** استخراج الفكرة العامة**

يقصد بالفكرة العامة المعنى الإجمالي للنص، ويسهل استخراجها بعد القراءة المتأنية للنص وفهمه وفهم المصطلحات الواردة فيه بحيث تتبين المسألة القانونية التي يتعلق بها.

***استخراج الأفكار الأساسية**

بعد استخراج الفكرة العامة يقوم الطالب بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيا بحيث تتضمن كل فقرة فكرة واحدة، ويقوم بوضع عنوان لكل فقرة ويفيد ذلك في التحضير لوضع خطة ملائمة.

[1] من الأحسن أن يشير الطالب إلى أهم المصطلحات القانونية التي جاءت في النص، ويشرحها بإيجاز وذلك لتفادي الخلط بين المصطلحات.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

*** طرح الإشكالية**

الإشكالية أو المسألة المحورية التي يعالجها النص والتساؤلات الفرعية التي يثيرها الموضوع محل الدراسة، وتمثل هذه التساؤلات العمود الفقري لخطة البحث.

ثانيا: المرحلة التحريرية

في هذه المرحلة يتم وضع خطة مناسبة لمناقشة المسألة القانونية المعروضة من خلال النص.

*** وضع الخطة**

بعد طرح الاشكالية واستخراج الفكرة العامة والأفكار الأساسية يقوم الطالب بوضع خطة (ولو مبدئية) تعبّر عن التصور العام للموضوع، وذلك بترتيب الأفكار الأساسية ترتيبا منطقيا، وتحقيق التوازن بين مختلف تقسيمات البحث، ويعد ذلك دليلا على قدرة الباحث على التحليل وعدم الخروج على النص.

والهدف من وضع الخطة هو محاولة مناقشة النص بطريقة تحليلية انتقادية، فلا يكتفي الطالب بمجرد شرح النص، بل يجب عليه مناقشة الأفكار التي تضمنها النص وإبداء رأيه فيها مع التبرير والإضافة إن لزم الأمر[1].

*** المناقشة**

تتم المناقشة بتحرير ما جاء في عناوين الخطة بدء بالمقدمة ومرورا بصلب الموضوع والانتهاء بالخاتمة.

*** المقدمة**

يبدأ الطالب في المقدمة بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها بصورة مقتضبة ووجيزة ومركزة، ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة الإطار العام الذي يندرج فيه النص القانوني، ثم ذكر طبيعة النص ومصدره وتاريخه ومكانه والنصوص المشابهة له، ثم إثارة الإشكالية التي يتمحور حولها هذا النص، ثم أخيرا الإعلان عن التقسيم المراد اعتماده للإجابة عن هذه الإشكالية.

*** صلب الموضوع (العرض)**

[1] غناي زكية، المرجع السابق، ص 81.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

يجب على الطالب لمناقشة موضوع النص أن يكون ملما بالجانب النظري الكافي، أو المعلومات الضرورية لمناقشة موضوع النص، كما يجب عليه أن يتجنب إعادة كتابة ما جاء في النص، بل عليه أن يشرح أفكار النص وينتقدها ويبدي رأيه فيها مع التبرير[1]، كما يجب عليه أن التطرق إلى مدى ملائمة القواعد التي يتضمنها النص مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لصدور النص.

*** الخاتمة**

يلخص الطالب في الخاتمة موضوع المسالة القانونية في فقرة وجيزة يليها عرض للنتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التحليل، والتي يمكن أن تكون:

- موقف الباحث أو الطالب من رأي الكاتب أو المشرع مع عرض البديل إن كان له موقف مخالف.
- مقترحات مقدمة لتعديل أو مراجعة أو إلغاء أو تحسين النص سواء من حيث الصياغة أو من حيث الأحكام مع إمكانية طرح صيغة جديدة بديلة.

ثانيا: منهجية التعليق على قرار قضائي

يمثل التعليق على الأحكام والقرارات القضائية أهم الدراسات التطبيقية في مجال القانون، لأن مثل هذا التعليق يقتضي الجمع ما بين المعارف النظرية التي تعلمها الطالب في مادة قانونية ما، وطرق وأساليب المنهجية القانونية التي تتسم بتقسيم الحكم أو القرار.

فالتعليق على الحكم أو القرار القضائي ما هو في الحقيقة إلا مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية انطلاقا من المعلومات الشخصية التي تلقاها الطالب في الدراسة النظرية حول الموضوع.

وبصفة عامة فإن التعليق على الحكم أو القرار هو تطبيق للقانون بصفة رسمية استنادا للواقع العملي المعاش، وهو إطار تنازعي لحل إشكالية قائمة تتمثل في وجود مصلحتين أو أكثر متنازعتين تبرزان في أكثر الأحيان في رأيين قانونيين متعارضين ينتهي بحل قانوني.

[1] غناي زكية، المرجع السابق، ص 84.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

لهذا عادة ينصب التعليق على القرارات الصادرة عن المحاكم العليا باعتبارها مرجعا قضائيا لباقي المحاكم، إلا أن التعليق يمكنه أن يتناول أحيانا قرارات محاكم استئناف أو محاكم درجة أولى.

كما يمكن الاشارة إلى أن الحكم أو القرار يعد تعبيرا عن المنهج الفكري الذي اتبعه القاضي بعد أن يكون قد كيّف الوقائع قانونيا، وحدد المشكلة المعروضة أمامه، والقاعدة المناسبة لحلها والتي ترتكز على نص قانوني مناسب، وهذا يتطلب من الطالب المعلق على القرار أن يفصل بوضوح كلا من الوقائع وادعاءات وأدلة الخصوم على تعليل القاضي ثم مناقشة هذا التعليل والحل الذي توصل اليه كل ذلك في ضوء القواعد العامة التي تحكم المسألة المطروحة.

لهذا يعد التعليق على الأحكام أو القرارات القضائية أحد أهم التمارين بالنسبة لطالب القانون، وذلك أنه يمكّنه من الاطلاع على ما يكمّل الدراسة النظرية ويعوّده أيضا على قراءة وفهم أسلوب ولغة الأحكام القضائية، كما يعلمه الوضوح والدقة والإيجاز.

1- مكونات الحكم أو القرار:

- الديباجة: وتمثل اسم المحكمة وتاريخ ومكان إصدار الحكم وأسماء الخصوم وصفاتهم وأسماء القضاة وعضو النيابة وكاتب الجلسة...الخ
- الوقائع: وهي تلخيص للخصومة أي وصف للنزاع قبل وصوله للقضاء ووصف الإجراءات التي اتبعت بدء بإصدار الحكم الأول إلى غاية عرض النزاع على المحكمة الحالية (استئناف أو طعن).
- الحيثيات (الأسباب): وهي الأسباب الموضوعية والقانونية التي دفعت القاضي إلى اختيار الحل الوارد بمنطوق الحكم دون غيره، ولماذا تم تأييد أو رفض طلبات الخصوم وتكون فقرات الأسباب هي الجزء الأهم في الحكم أو القرار وتستغرق عادة أكبر جزء فيه، وتكون مصدرها القواعد القانونية ونتائج التحقيق والإثبات وعدم التسبيب يكون جزاؤه إلغاء الحكم.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- منطوق الحكم: وهي نتيجة الحكم أي الجزء الذي يهم الخصوم، وفيه يعلن القاضي قراره (رفض الدعوى، رفض طلبات المدعي، قبول الطعن....) ويبدأ عادة بعبارة فلذلك أو لهذه الأسباب في وسط السطر.

وكل هذه العناصر التي يحتويها القرار أو الحكم تسهل على الطالب معرفة المسألة القانونية التي يدور حولها النزاع مما يجعله مستعدا لدراستها نظريا بالرجوع إلى المعلومات النظرية الخاصة بها، وتطبيقيا عن طريق ربط تلك المعلومات النظرية بالقضية موضوع الحكم أو القرار.

مما يعني أن منهجية التعليق على قرار أو حكم قضائي هي دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معينة. تهدف إلى ترسيخ المعلومات النظرية في ذهن الطالب.

1- مراحل التعليق على النصوص القانونية

تتطلب هذه الدراسة مرحلتان: المرحلة الأولى تحضيرية (التحليل الشكلي)، والمرحلة الثانية تحريرية.

أ- المرحلة التحضيرية

يعرّف القرار القضائي بأنه الحكم الذي تصدره المحكمة بشأن خصومة ما وفقا للشكل الذي يحدده القانون للأحكام سواء كان هذا الحكم صادرا في نزاع بين الأفراد أنفسهم أو بين الأفراد والإدارة.

ويسمى حكما قضائيا أو الحكم القضائي ما يصدر عن محاكم الدرجة الأولى، بينما يسمى قرارا قضائيا ما يصدر عن محاكم الاستئناف أو قضاء المحكمة العليا.

وتضم المرحلة التحضيرية مجموعة من العناصر الهدف فيها التعرف إلى القرار القضائي محل الدراسة.

*** أطراف النزاع:**

يبين الطالب شخصية أطراف الدعوى أي شخص المدعي وشخص المدعى عليه، فعادة ما تضم ديباجة القرار اسم المحكمة وتاريخ ومكان اصدار القرار وأسماء الخصوم وصفاتهم ومواطنهم.

*** الوقائع:**

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

هي كل الأحداث التي ينشأ بسببها النزاع من أفعال وأقوال والتي أدى تتابعها إلى تكوين موضوع النزاع ، مثلا: جريمة، عقد بيع، عقد إيجار، خطأ طبي، صفقة عمومية، ضرب...، ويشترط في هذه الوقائع أن تكون متسلسلة زمنيا ومرتبة حسب وقوعها في شكل نقاط، وعدم افتراض وقائع لم تذكر في القرار.

*** الإجراءات:**

هي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محل التعليق، ويجب على الطالب أن يبين بدقة وإيجاز الجهة القضائية التي تم أمامها الاجراء والقرار الصادر عنها والنقاط المتعلقة بهذا القرار أو الحكم وبتاريخ صدوره ومنطوقه.

*** الادعاءات (الحجج):**

هي مزاعم وطلبات أطراف النزاع والأسس القانونية التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم، وهي مجموعة الأسانيد أو الدفوع القانونية التي يعتمد عليها كل طرف ويتمسك بها للمطالبة بحقه ، وبما أن ادعاءات أحد الأطراف تكون متضاربة مع ادعاءات خصمه فإن هذا التضارب سيطرح مشكلا قانونيا يلتزم القاضي بحله للفصل في النزاع.

إذن يمكن القول أن الادعاءات هي التي تساعد الطالب في تحديد المشكل القانوني المطروح.

وفي هذا الخصوص ينقل الطالب الادعاءات من القرار محل التعليق نقلا حرفيا مثلا: عن الوجه الذي أثاره الطاعن: الأول مأخوذ من مخالفة قاعدة جوهرية في الاجراءات المادة 500 من قانون الاجراءات الجزائية الجزائري.

فتذكر الحجج كاملة كما وردت في القرار دون إضافة أو استنتاج فإن لم توجد فلا سبيل لذكرها.

*** المشكل القانوني:**

يتمثل في السؤال أو مجموعة التساؤلات التي يطرحها الخصوم على القضاة للفصل فيها وإيجاد الحل القانوني المناسب لها ، والتي تتبادر إلى ذهن القاضي عند فصله في النزاع وبعد سماعه ادعاءات الخصوم فهذه الادعاءات بحكم تضاربها تكون في ذهن القاضي مشكلا قانونيا يقوم بحله في آخر حيثية موجودة في القرار الذي يصدره قبل وضعه لمنطوق الحكم، وقد يكون المشكل

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

القانوني ظاهرا أو سهلا بحيث لا نجد صعوبة في استخراجه، ويجب أن تحترم مجموعة من القواعد في ذلك. وهكذا يتمكن الطالب من استخراج المشكل القانوني من الادعاءات وأيضا من الحل القانوني الذي يتوصل اليه القاضي .

ويقدم المشكل القانوني في شكل سؤال أو تساؤل، ويجب التركيز على المشاكل التي فصل فيها دون طرح مشاكل أخرى.

ويجب أن يطرح المشكل القانوني بدقة وتحيين الطرح العام، كما يجب أن يطرح المشكل القانوني طرحا تطبيقيا وأن يكون هناك توازن بين عدد المشاكل القانونية والحلول القانونية.

*** الحل القانوني:**

الحل القانوني هو القاعدة المعتمدة في حل النزاع وهو إجابة على المشكل القانوني المطروح يستخرج من الحيثيات، حيث ....(نقل حرفي لآخر حيثية موجودة في القرار).

*** منطوق الحكم:**

هو الجزء الأهم في القرار كونه النتيجة التي توصل اليها القاضي، وما قضت به المحكمة في الطلبات المعروضة أمامها، وهو الجزء الذي يهتم به أطراف النزاع وعادة ما يأتي مسبوقا بعبارة "فلهذه الأسباب" حيث يسجل الطالب منطوق الحكم أو القرار الذي خلصت اليه المحكمة حيث يكون المنطوق مصاغا بطريقة مختصرة.

ب- المرحلة التحريرية أو الموضوعية

تقتضي هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسألة القانونية المعروضة من خلال الحكم أو القرار القضائي ثم مناقشتها وفقا لهذه الخطة مناقشة نظرية وتطبيقية في آن واحد. ولذلك يجب أن يحرر التعليق تحريرا قانونيا مضبوطا بدء من المقدمة مرورا بصلب الموضوع وصولا إلى الخاتمة.

ويشترط أن تكون الخطة تطبيقية تتعلق بالقضية محل التعليق، بحيث تظهر وقائع القضية وأطراف النزاع من خلال العناوين، فعلى الطالب اذن تجنب الخطة النظرية إن أمكن كما يجب عليه أيضا تجنب الخطة المتكونة من مبحث نظري ومبحث تطبيقي لأنها تؤدي إلى تكرار المعلومات.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثم من جهة أخرى يجب وضع خطة متسلسلة ومترابطة بحيث تكون العناوين من حيث مضمونها متتابعة وفقا لتتابع وقائع القضية، وأيضا يجب أن تكون الخطة متوازنة في تقسيمها.

بعد وضع الخطة بكل عناوينها، يبدأ الطالب في مناقشة المسألة القانونية التي يتعلق بها الحكم أو القرار القضائي محل التعليق.

*** المقدمة:**

تكتسي المقدمة أهمية كبيرة في التعليق على قرار قضائي، فيبدأ فيها الطالب بعرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق ثم تحديد الجهة القضائية المصدرة للقرار وهذه المعلومات إجمالا تؤخذ من مقدمة القرار القضائي.

وبعد عرض هذه المعلومات يلخص الطالب بعدها قضية الحكم أو القرار في فقرة متماسكة يسرد فيها بإيجاز أهم الوقائع والاجراءات والادعاءات منتهيا بطرح المشكل القانوني التي يجب أن تصبح صياغة قانونية مختصرة وواضحة وذلك إما على شكل سؤال أو عدة أسئلة فرعية.

*** المتن (صلب الموضوع):**

يبدأ الطالب في هذه المرحلة بمناقشة وتحليل النقاط القانونية المثارة أمام المحكمة والتي طرحها الخصوم في شكل ادعاءات، وفي كل نقطة يناقش الطالب نظريا وتطبيقيا لكل مسألة مع اعطاء رأيه في الحل القانوني الملائم لحل النزاع.

وحتى يتمكن الطالب من ذلك يجب عليه الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية محل التعليق ثم الرجوع في كل مرّة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة ومقارنة الحل الذي اختاره الطالب مع الحل الذي توصل اليه القضاة.

وفي هذا الخصوص يجب على الطالب صياغة الحل القانوني بشكل واضح ومختصر، وصياغة الحل الذي أعطته المحكمة العليا (جهة الطعن) وليس الحل الذي أعطته محكمة الموضوع، ثم يجب مراعاة الأمانة والموضوعية في بيان الحل القانوني وأيضا إبراز موقف الفقه والاجتهاد القضائي من هذا الحل المعتمد من طرف المحكمة وبيان ما إذا كان هذا الحل يتوافق مع اجتهادات سابقة أو أنه يضيف شيئا جديدا للاجتهادات القضائية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

*** الخاتمة:**

في الخاتمة يتوصل الطالب إلى نتيجة وهي الحل القانوني للمسألة أو المشكل المطروح في القرار أو الحكم القضائي محل التعليق:

ويذكر الطالب في هذا الخصوص ما إذا كان الحل يوافق ما توصل اليه القضاة سواء بالإيجاب أي بموافقته أو العكس مع عرض البديل.

والخاتمة عموما إذا استقر رأي الطالب على وضعها فإنها تتضمن ما يلي:

- تكون بمثابة استنتاجات يرجى تحقيقها من خلال هذا التعليق.
- أن تتضمن الخاتمة اقتراحات من المعلق أو الطالب.
- أن تتضمن بعض التساؤلات التي تصبح آفاقا جديدة في البحث.
- كما يمكن للمعلق أن يبدي رأيه الشخصي في القرار بموافقته أو معارضته كما يمكنه أن يعطي تصوره المستقبلي للقرار محل التعليق ومدى تمشيه مع القواعد القانونية الجاري العمل بها.

مثال توضيحي

قرار بتاريخ 2009/04/01

<u>إن المحكمة العليا</u>

في جلستها العلنية المنعقدة بمقرها شارع 11 ديسمبر 1960 الأبيار، بن عكنون، الجزائر.

بعد المداولة القانونية أصدرت القرار الآتي نصه:

بناء على المواد 231،233،239،244،257 وما يليها من قانون الاجراءات المدنية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بعد الاطلاع على مجموع أوراق ملف الدعوى، وعلى عريضة الطعن بالنقض المودعة بتاريخ 12/31/ 2007 وعلى مذكرة الرد التي تقدم بها محامي المطعون ضده.

بعد الاستماع إلى السيدة (ب. حكيمة) المستشارة المقررة في تلاوة تقريرها المكتوب، وإلى السيدة (ص.مليكة) المحامية العامة في تقديم طلباتها المكتوبة الرامية إلى نقض والقرار المطعون فيه لتحريف الوقائع والخطا في تطبيق القانون.

وعليه فإن المحكمة العليا

حيث أن (م.ع) طعن بطريق النقض بموجب عريضة مودعة بتاريخ 2007/12/31 بواسطة محاميه المقبول لدى المحكمة العليا ضد القرار الصادر عن مجلس قضاء الجزائر بتاريخ 2007/05/27 تحت رقم 2007/1548 والقاضي بإلغاء الحكم المستأنف الصادر عن محكمة سيدي محمد بتاريخ 2006/06/06 والتصدي من جديد بطرد المستأنف عليه وكل شاغل بإذنه من المحل التجاري مع رفض طلب بدل الإيجار على الحال.

حيث أن الطاعن تدعيما لطعنه أودع عريضة أثار فيها **ثلاثة أوجه للطعن**. حيث أن المطعون ضدهم ورثة (أ.س) أودعوا مذكرة جواب بواسطة محاميهم التمسوا من خلالها رفض الطعن.

عن قبول الطعن شكلا:

حيث أن القرار المطعون فيه تم التبليغ به للطاعن بتاريخ 2007/11/04 ووقع الطعن في 2007/12/31 إذن فإنه جاء داخل أجله القانوني ومستوفيا لجميع أوضاعه الشكلية والقانونية مما يتعين قبوله.

عن الوجه الثاني بالأسبقية المأخوذ من الخطأ في تطبيق القانون:

حيث أن الطاعن يعيب على القضاة أنهم أسسوا قرارهم القاضي بالطرد من المحل التجاري على الحيثية التالية: حيث ثبت للمجلس أن المستأنف عليه لا يملك القاعدة التجارية لأنه لم يقدم السجل التجاري الذي يثبت ملكية القاعدة التجارية، إذ ثبت وعكس ما ذهب إليه قضاة الموضوع أن السجل التجاري لا ينهض كدليل على استئجار المحل التجاري ذلك أنه يكفي الطاعن أن يستدل على أنه مستأجر للمحل التجاري بعقد مكتوب أو بوصولات الكراء وكما أكدته قرارات المحكمة العليا.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

حيث أن اعتماد قضاة الموضوع على عدم استظهار السجل التجاري لإثبات علاقة الإيجار يعتبر خطأ في تطبيق القانون مما يعرض قرارهم للنقض.

بالفعل حيث يتبين من القرار المطعون فيه أن القضاة ولتأسيس قرارهم هذا اعتمدوا على الحيثية التالية " حيث يتبين للمجلس بعد مراجعة كل المستندات أن المستأنف عليه لا يملك القاعدة التجارية لأنه لم يقدم السجل التجاري الذي يثبت ملكيته للقاعدة التجارية، والثابت بالملف أن ورثة المستأنفين هو المالك للقاعدة االتجارية بموجب السجل التجاري المستخرج في 1970/06/12...."

حيث أن مثل هذا التأسيس يكون خاطئا ذلك أن القاعدة التجارية لا تثبت ملكيتها بالسجل التجاري الذي لا يعد أصلا من ضمن عناصرها حسبما نصت عليه المادة 78 من القانون التجاري وعليه ولما أن قضاة الموضوع قد اعتمدوا في إثبات ملكية القاعدة التجارية على أساس السجل التجاري يكونون قد أخطئوا في تطبيق القانون وعرَضوا قرارهم بذلك إلى النقض ولاإبطال دون حاجة إلى مناقشة باقي الأوجه.

فلهذه الأسباب

تقضي المحكمة العليا :

بقبول الطعن شكلا وموضوعا وبنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر عن مجلس قضاء الجزائر بتاريخ 2007/05/27 وبإحالة القضية والأطراف على نفس المجلس مشكلا من هيئة أخرى للفصل فيها من جديد وفقا للقانون وإبقاء المصاريف القضائية على المطعون ضدهم.

ثالثا: منهجية التعليق على الاستشارة القانونية

الاستشارة القانونية هي اختبار للطالب من حيث قدرته على التفكير القانوني، وكذلك على تطبيق المعلومات النظرية التي درسها، ويكون ذلك عن طريق تمرين في شكل قضية تتضمن واقعة معينة تتضمن أحداثا في صورة نزاع، ويطلب من الطالب حل ذلك النزاع على ضوء النصوص القانونية والاجتهادات القضائية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

1-مفهوم الاستشارة وأهميتها:

يأخذ موضوع الاستشارة حيزا واسعا ومعتبرا في مجال الدراسات القانونية ومنهجية الاستشارة في المجال الأكاديمي تعد طريقة بيداغوجية لتدريب الطالب خاصة على استعمال أفكاره ومعارفه استعمالا منطقيا وعلميا للإجابة على استشكالات قانونية من الناحية الشكلية والموضوعية.

أما الاستشارة لغة، فهي كلمة مشتقة من كلمة "مشورة" "وشاورهم في الأمر"، أي طلب المشورة وقد جاء في الحديث "ما ندم من استشار وما خاب من استخار".

اذن فمنهجية التعليق على الاستشارة القانونية وسيلة تكسب الطالب القدرة على استيعاب المعلومات القانونية بأسلوب سهل، وذلك عن طريق البحث عن الحل القانوني الأنسب لكل المسائل القانونية التي تعرض عليه (نزاعات) وفقا للمعلومات التي اكتسبها في أثناء دراسته، فبهذه الطريقة تترسخ تلك المعلومات النظرية في ذهنه.

إن الاستشارة بصفة عامة يمكن أن تكون شفهية وقد تكون مكتوبة كما يمكن أن تكون اختيارية، بحيث يكون المعني بالأمر مخيرا بين طلب الاستشارة من عدمها، ولا ترتب هذه الأخيرة أي أثر شكلي أو موضوعي في مسار النزاع.

كما قد تكون إلزامية، بحيث يلزم الأخذ بالرأي الاستشاري للشخص أو الهيئة طالبي الرأي الاستشاري.

إن مهمة المستشار تبين الرأي القانوني بخصوص المسألة المطروحة وما تقتضيه لذلك كتحديد النصوص القانونية التي تنطبق على هذه المسألة .

أمثلة عن طلب الاستشارة

يمكن أن تطلب الاستشارة بمناسبة وضع من الأوضاع التالية:

* طلب الاستشارة لمعرفة حكم القانون بخصوص مسألة موضع نزاع واقع أو محتمل الوقوع، فيكون هدف الاستشارة في هذه الحالة معرفة حكم القانون بما يؤدي اليه ذلك للوقوف على احتمالات صدور حكم لصالحه من عدمه.

فيسأل المستشير عن السلوك القانوني الواجب الاتباع اتجاه قضية معينة، وعن كيفية رفع الدعوى وحظوظه فيها، كما يسأل عن تدابير استئناف الحكم أو الطعن فيه وهذا هو عمل

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المحامي، فقد جاء في المادة 5 من القانون 07/13 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة "المحامي يقوم بتمثيل الأطراف ومساعدتهم ويتولى الدفاع عنهم، كما يقدم لهم النصائح والاستشارات القانونية ".

فالاستشارة تسمح للطالب بوضع نفسه مكان المحامي.

* قد يطلب شخص طبيعي أو معنوي الاستشارة حتى يكون على بصيرة عند تصرفه فلا يعرّض نفسه للمساءلة أو الخسارة، أو سدّا للثغرات التي يحتمل أن يستفيد منها من يتعاقد أو يتعامل معه (خاصة في مجال التعاقد أو إبرام الاتفاقيات).

* في جميع الأحوال يتطلب لإعطاء الرأي القانوني من قبل المستشار تحديد أولا المسألة موضوع الاستشارة وما تثيره من نقاط قانونية وهذا بعد سرد وقائع النزاع، ويعطي المستشير وجهة نظره الشخصية في ضوء النصوص القانونية، والاجتهادات المتعلقة بالموضوع محل الاستشارة بصورة موجزة ومركزة، ليعتمد عليها طالب الاستشارة فيما ينوي القيام به واتخاذه من خطوات.

وهكذا فإن الاستشارة التي تعطى للطالب تتضمن فقط وقائع وسؤال، ويقوم الطالب باستخراج ومعرفة المسألة القانونية التي يدور حولها النزاع، مما يجعله مستعدا لدراسته نظريا بالرجوع إلى المعلومات النظرية المتعلقة بها، وتطبيقيا من خلال تلك المعلومات على القضية المعطاة له من خلال الاستشارة، وذلك للوصول إلى الحل السليم الذي ينتظره منه المستشير.

1- مراحل التعليق على الاستشارة القانونية

مما سبق تبين لنا أن منهجية التعليق على الاستشارة القانونية هي دراسة نظرية وتطبيقية لمسألة قانونية معينة، وهذه الدراسة تتطلب مرحلتين أساسيتين:

أ- المرحلة التحضيرية (الشكلية)

تتطلب منهجية الاستشارة كالتعليق على القرارات القضائية فهم النص فهما جيدا من خلال القراءة المركزة لمحتواه للتمكن من حصر المسائل القانونية حصرا كاملا، وهي تتضمن مجموعة من المراحل:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

*** الوقائع**

هي مجموعة الأحداث القانونية والمادية التي أدى تتابعها إلى تكوين موضوع النزاع أو عناصر المسألة. مثل فصل موظف، ضرب أو جرح، ويجب صياغتها بطريقة مجردة وفقا للترتيب الزمني لتسلسل الأحداث.

ومن هنا تعتبر الوقائع ذات أهمية كبيرة إذ بدونها لا يمكن معرفة ما حدث في الوقت السابق على رفع النزاع ومساره والمعطيات المحيطة بالدعوى.

ويراعى في ذكر الوقائع ما يلي:

- صياغتها صياغة جديدة وبجمل كاملة تساعد على الاحاطة بعناصر القضية.
- يجب انتقاء ما يذكر من الوقائع، فلا يتم ذكر الوقائع القانونية التي لم تؤثر في تحريك النزاع.
- مراعاة التسلسل الزمني للأحداث.
- عدم التكرار.

*** الإجراءات**

هي المراحل الادارية والقضائية التي مر بها النزاع بحيث تكتب تواريخ رفع التظلمات والدعاوى والطعون، ويجب أن ترتب حسب حدوثها زمنيا بدقة.

*** طرح المسائل القانونية (الإشكال القانوني)**

يمكّن الاشكال القانوني الطالب من تحديد الأسئلة التي يريد الإجابة عليها في الموضوع.

تقدّم التساؤلات في منهجية الاستشارة من خلال مصطلح طرح المسائل القانونية وتستخرج هذه المسائل من عناصر والاستشارة، فالوقائع والإجراءات إن وجدت ويجب حصرها كاملة وتقدم هذه المسائل بشكل تساؤلات أي أنها لا تطرح في شكل عام بل تجزأ إلى أسئلة فرعية حتى يمكن الاجابة عنها بصورة مرتبة.

مثلا:

- ما طبيعة النزاع القائم بين ...و...؟
- ما طبيعة تصرف.....؟

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- ما هي الجهة القضائية المختصة؟

ب- المرحلة التحريرية

إن الاجابة عن المسائل القانونية تعالج بواسطة فقرات بحيث تخصص لكل مسألة قانونية فقرة خاصة بها.

مثلا:

* الفقرة الأولى: فيما يخص طبيعة النزاع

- الوقائع: يجب فرز الوقائع والاقتصار على ما له علاقة بالفقرة.
- السؤال القانوني: قد يقتصر على تساؤل واحد فقط ، وقد يكون هناك أسئلة فرعية بحسب متطلبات المسألة.
- الحل القانوني: أي القاعدة القانونية أو السند القانوني المعتمد عليه في حل التساؤل، أي انصوص القانونية وهذه الاخيرة تغني عن موقف القضاء والفقه، وبالمقابل وفي حالة عدم وجود نص فيمكن الاستعانة بالاجتهاد القضائي أو آراء الفقهاء في هذا الشأن.
- حوصلة: هي تجميع للإجابات الفرعية الخاصة بالفقرات المعالجة سابقا .

مثال توضيحي:

دخل محمد إلى بلدية سطيف لاستخراج شهادة الميلاد فلاحظ طابورا من الأشخاص أمام شباك الحالة المدنية، فتوجه مباشرة إلى الموظف المسئول لطلب استفسار، عندها تدخل الحاجب وطلب منه احترام المكان المخصص فوقع شجار انتهى إلى دفه الحاجب لمحمد بخشونة مما أدى إلى اصطدامه بباب زجاجي سبب له أضرارا جسيمة.

يستشيرك محمد عن نوع الدعوى وكيفية طلب التعويض.

المسائل القانونية

- ما طبيعة تصرف الحاجب ؟ شخصي أم مرفقي
- هل الضرر الذي لحق محمد ضرر قابل للتعويض؟
- ما نوع الدعوى الملائمة؟

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

- ما هي الجهة القضائية المختصة؟
- على من تقع مسئولية الضرر؟

المحور الثاني: منهجية صياغة مذكرة استخلاصية

إن المذكرة الاستخلاصية هي عبارة عن مجموعة وثائق تتضمن فكرة معينة أو موضوعا معينا، حيث تتكون غالبا من نص تشريعي (مجموعة من النصوص القانونية)، ونص فقهي (مقتطف من كتاب قانوني معين) ومجموعة قرارات قضائية مع دراسات خاصة بالتعليق على تلك القرارات.

فهي إذن مجموعة من الوثائق تحمل ارتباط منطقي معين، وتدور حول فكرة أو مجموعة أفكار معينة قد تكون متناغمة أو متناقضة.

على هذا الأساس تعد صياغة المذكرة الاستخلاصية من الأعمال التطبيقية المهمة والصعبة في نفس الوقت بالنسبة للطالب[1]، لأن موضوعها لا يكون معروفا بالضرورة بالنسبة له من قبل، وإنما يطلب منه فهم الموضوع أولا من خلال الوثائق المتوفرة، ثم محاولة الربط بين تلك المعلومات بطريقة منهجية، وإيجاد الحلول المناسبة وتحليل وجهات النظر والاتجاهات الفكرية الموجودة في الوثائق المقدمة.

وعلى العموم يراعى عند صياغة المذكرة الاستخلاصية ما يلي:

- تجميع العناصر المشتركة التي تتضمنها الوثائق الملحقة، مع استبعاد العناصر غير المشتركة.
- الصياغة تكون بأسلوب خاص بالطالب وبشكل مختصر، وتجنب التكرار الحرفي لما ورد في الوثائق الملحقة.
- اعتماد خطة متسلسلة تجمع العناصر المشتركة التي تتضمنها الوثائق الملحقة.
- عدم إبداء الرأي الخاص بالطالب عند تحليله وصياغته للمذكرة الاستخلاصية.
- عدم وضع أفكار وآراء أو اجتهادات أو نصوص غير مذكورة في الوثائق.
- التمييز بين العناصر الأساسية والعناصر الثانوية.

[1] عادة تكون صياغة المذكرة الاستخلاصية من بين الاختبارات الكتابية للقبول أو الولوج إلى المدرسة العليا للقضاء، وذلك من خلال مجموعة من الوثائق تثير إشكالات قانونية معينة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

مراحل صياغة المذكرة الاستخلاصية

تتطلب صياغة المذكرة الاستخلاصية مجموعة من الخطوات نلخصها فيما يأتي:

*** قراءة الوثائق**

تتطلب هذه المرحلة من الطالب معالجة المسألة القانوني التي تتضمنها الوثائق المرفقة بطريقة منهجية دقيقة وذلك باتباع ما يلي:

- يجب على الطالب القيام بالقراءة السريعة والمنهجية في نفس الوقت، نظرا لكثرة الوثائق المرفقة التي يتألف منها الملف[1].
- يركز الطالب خلال مرحلة القراءة على فهم كل وثيقة ويحاول الاحتفاظ في ذهنه بالمعلومات التي يرى أنها أكثر ملائمة للمسألة المعروضة، وبالتوازي مع ذلك يقوم بتسجيل الأفكار العامة التي تحتويها الوثيقة في المسودة قصد تسهيل إعداد المذكرة لاحقا.
- ينصح عند وجود آراء متناقضة يجب تسجيل الملاحظات حول وجود اختلاف للآراء من أجل مناقشتها فيما بعد.
- عند نهاية قراءة الوثائق وتحليلها يتعين على الطالب أن يقوم بترتيبها بحيث يمكن من خلال ذلك التعرف مثلا على تطور الاجتهاد القضائي، مع مراعاة إمكانية تكامل الوثائق أو تعارضها حسب محتواها وهو ما يؤدي الى استخلاص الخطوط العريضة للمسألة المعروضة، والشروع بعد ذلك في إعداد الخطة المناسبة وتحرير المذكرة.

*** تحرير المذكرة الاستخلاصية**

يعتبر تحرير المذكرة الاستخلاصية أقل تعقيدا مقارنة بالقرارات القضائية والاستشارات القانونية، ذلك أن الخطة لا تعتمد أساسا على الأفكار الشخصية للطالب وإنما تعتمد أساسا على ما تحتويه الوثائق المختلفة.

- **المقدمة:** يجب أن تكون المقدمة مختصرة وقصيرة، تتضمن التعريف بالموضوع الذي استخلصه الطالب منه الوثائق المقدمة، وتنتهي بطرح الاشكالية وبالتقسيم الذي اعتمده الطالب للإجابة على هذه الإشكالية.

---

[1] في أغلب الأحيان تتضمن الصفحة الأولى قائمة الوثائق المرفقة، والتي ترتب ترتيبا خاصا (النصوص القانونية ثم الاجتهاد القضائي، وأخيرا آراء الفقه).

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- **المتن (العرض):** عادة يكون المتن محددا بعدد معين من الصفحات (ثلاث صفحات)، ويقوم فيه الطالب بتحليل الخطة المعتمدة، وينصح بمايلي:

– يمنع على الطالب تخصيص مطلب لكل وثيقة لأن هذا يتعارض تماما مع المبدأ الذي تقوم عيه المذكرة الاستخلاصية.

– عند تحريره للمذكرة الى عدم الاعتماد على النقل الحرفي للجمل وفقراتها وإنما على الأفكار الرئيسية التي تحتويها.

– يمكن للطالب الاشارة إلى الوثيقة المرجعية أثناء التحليل، كذكر رقم المادة القانونية رقم القانون وتاريخ صدوره، وأيضا رقم وتاريخ الحكم أو القرار القضائي، أو الإشارة إلى رأي فقيه معين من خلال ذكر عنوان المرجع المنسوب إليه أو المقال المنشور.

- **الخاتمة** في الخاتمة يتوصل الطالب إلى نتيجة وهي الحل القانوني للمسألة أو الإشكالية المطروحة، وتتضمن الخاتمة الاستنتاجات الأساسية للموضوع محل الدراسة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

UNIVERSITE SETIF2

قائمة المراجع

- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، الكويت، 1977.
- جيدير ماثيو، منهجية البحث، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، ترجمة ملكة أبيض، وزارة الثقافة، دمشق، 2004.
- حلمي محمد الحجار، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.
- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- عامر قنديلي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008.
- عبد الرحمان زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007.
- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم القانونية، دار النمير للنشر، دمشق، طبعة 2004.
- عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني أصول إعداد البحوث والرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
- غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2008.
- وسام حسين عياض، المنهجية في علم القانون، الطبعة الأولى، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر